

Document: EB 2007/90/R.8  
Agenda: 7  
Date: 14 March 2007  
Distribution: Public  
Original: English

**A**



**جمهورية هندوراس**

**برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية**

المجلس التنفيذي - الدورة التسعون  
روما، 17-18 أبريل/نيسان 2007

---

**للاستعراض**



## مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

**Ladislao Rubio**

مدير البرنامج القطري

هاتف: +39 06 5459 2575

بريد إلكتروني: [l.rubio@ifad.org](mailto:l.rubio@ifad.org)

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

**Deirdre McGrenra**

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

هاتف: +39-06-5459-2374

بريد إلكتروني: [d.mcgrenra@ifad.org](mailto:d.mcgrenra@ifad.org)



## المحتويات

iii	
iv	موجز الاستراتيجية القطرية
1	أولاً - المقدمة
1	ثانياً - السياق القطري
1	ألف - سياق الاقتصاد والزراعة والفقر الريفي
3	باء - سياق السياسات والاستراتيجيات والمؤسسات
6	ثالثاً - الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في البلد
6	ألف - النتائج السابقة والأثر والأداء
7	باء - الدروس المستفادة
8	رابعاً - الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق
8	ألف - ميزة الصندوق النسبية على الصعيد القطري
8	باء - الأهداف الاستراتيجية
11	جيم - فرص الابتكار
12	دال - استراتيجية الاستهداف
13	هاء - الصلات السياساتية
14	خامساً - إدارة البرنامج
14	ألف - إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
14	باء - إدارة البرنامج القطري
15	جيم - الشراكات
16	دال - الاتصالات وإدارة المعرفة
16	هاء - إطار التمويل بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
18	واو - المخاطر وإدارة المخاطر

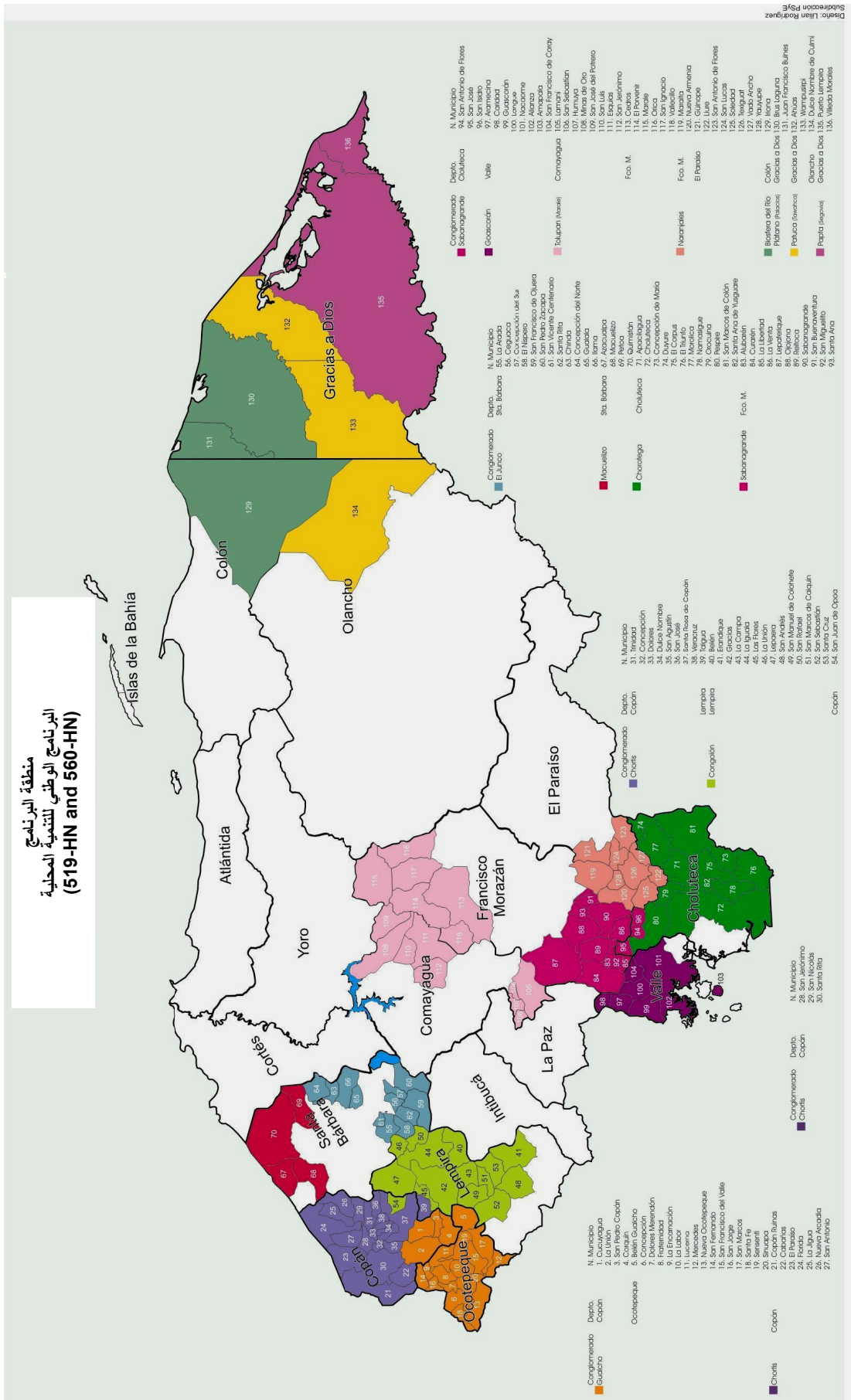
## الذيول

- 1 الأول – عملية المشاورات الخاصة ببرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية  
9 الثاني – الخلفية الاقتصادية للقطر  
10 الثالث – إطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية  
11 الرابع – إطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية سابقا  
14 الخامس – الاتفاق عند نهاية تقييم البرنامج القطري

## الملفات الرئيسية

- 19 الملف الرئيسي 1: الفقر الريفي وقضايا القطاع الزراعي/الريفي  
21 الملف الرئيسي 2: مصفوفة المنظمات (تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر)  
26 الملف الرئيسي 3: مبادرة الجهات المانحة التكميلية/احتمالات الشراكة  
28 الملف الرئيسي 4: تحديد المجموعة المستهدفة، القضايا ذات الأولوية والاستجابة المحتملة

# خريطة عمليات الصندوق في القطر



المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتبرسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

## موجز الاستراتيجية القطرية

1- هذا هو ثاني برنامج فرص استراتيجية قطرية يُعد لهندوراس وهو يغطي الفترة 2007/2011. وقد ظل الفقر في هندوراس أساساً على حاله لم يتغير منذ عام 1997، كما أن مستوى التفاوت في الدخل مشابه لما هو عليه منذ سنة 2003. غير أن مستويات الفقر انخفضت في الفترة من 2003 حتى الوقت الحاضر، من 53 إلى 51 في المائة، بينما انخفض الفقر المدقع من 25 إلى 24 في المائة. ومع أن السكان منقسمون بالتساوي بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية: يُشكل فقراء الريف 74 في المائة من مجموع الفقراء و86 في المائة من مجموع الفقراء المدقعين في البلد بأسره. وقد أعدت هندوراس استراتيجية للحد من الفقر في سنة 2001، وتم تحديثها في سنة 2006. وأشار آخر تقييم لتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر، وقد أُجري في سنة 2005، إلى أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم، ما زالت الحاجة تدعو إلى بذل مزيد من الجهود لتحقيق ما يلي على وجه الخصوص: (i) تحسين استقرار الاقتصاد الكلي لتخفيض العجز في مالية الدولة، مع تحقيق أهداف إنفاق تؤدي إلى الحد من الفقر في الوقت نفسه؛ (ii) تعزيز الشفافية في نظم إدارة مالية الدولة والمالية العمومية؛ (iii) توحيد نظام مؤشرات الرصد؛ (iv) متابعة الجهود التي تقودها الحكومة لإعادة مواءمة المساعدة المقدمة من الجهات المانحة مع استراتيجية الحد من الفقر؛ (v) تحقيق تفهم أفضل لأثر الإصلاحات والهزات الخارجية على التوزيع.

2- ركز الصندوق في عملياته في هندوراس، على مدى نحو 25 سنة، على بناء قدرات سكان المناطق المرتفعة، موقراً لهم إمكانية الوصول إلى الأرض، والأسواق، والخدمات المالية وغير المالية، واستخدام آليات تمويل متميزة لتمويل مبادرات المستفيدين. وتتفق استراتيجية الصندوق لهندوراس اتفاقاً تاماً مع الاستراتيجية القطرية للحد من الفقر<sup>(أ)</sup>، ومع وجهات النظر التي أعربت عنها منظمات المزارعين والسلطات الحكومية والجهات المانحة. وهي تؤيد أيضاً الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007-2010، ومبادئه في العمل. وتتألف الاستراتيجية من هدفين استراتيجيين رئيسيين هما:

- **الهدف الاستراتيجي 1: تحسين فرص توليد الدخل لفقراء الريف (في المزرعة وخارجها)، مع الانتباه بوجه خاص إلى المرأة.** لتحقيق هذا الهدف، سيوسّع الصندوق تمويل مبادرات المزارعين ويشجع الأسر الريفية على مزاولة أنشطة خارج المزرعة. وسيساعد أيضاً فقراء الريف على الاندماج في اقتصاد السوق بتسهيل حصولهم على تكنولوجيات واستثمارات للأنشطة الزراعية وغير الزراعية؛ وتشجيع حصولهم على الأصول والفرص، بما في ذلك الاستثمارات والخدمات التقنية التي تسهل اندماجهم في سلاسل القيم؛ وإيجاد روابط بين القطاعات الدينامية وغير الدينامية في الاقتصاد.

- **الهدف الاستراتيجي 2: تعزيز القدرات التنظيمية لمنظمات فقراء الريف وقدرتها على المساومة.** سيساعد الصندوق على بناء قدرات منظمات فقراء الريف على التفاوض وإقامة تحالفات مع جهات فاعلة أخرى في القطاع الخاص. وسيزيد قدرتها أيضاً على الاستفادة من الاتفاقيات التجارية بإيجاد فرص لمشاركتها في المفاوضات. علاوة على ذلك، سيرفع مستوى وعي وكالات القطاع العام بالحاجة إلى أن تكون أكثر استجابة لمشاكل فقراء الريف، وسوف يدعم حكومات البلديات في استخدامها موارد استراتيجية الحد من الفقر لصالح فقراء الريف.

(أ) انظر الذيل الثالث.



وسوف يساعد الصندوق أيضاً مجتمعات السكان الأصليين في صياغة الإعراب عن مشاغلهم المحددة للهيئات العامة والخاصة، عندما تسعى للحصول على استثمارات اجتماعية وغيرها من الفوائد لمجتمعاتها المحلية.

3- يستدعي تحقيق الهدفين الاستراتيجيين كليهما التركيز بوجه خاص على مجموعات السكان الأصليين. وليس هذا بسبب فقرهم المدقع فقط، وإنما أيضاً لأن هذه المجموعات لا يمكنها أن تندمج في عملية التنمية إلا بالاعتراف بثقافتها المتميزة، وما يمكن أن تساهم به تلك الثقافة في التنمية بوجه عام.



## جمهورية هندوراس

### برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

#### أولاً - المقدمة<sup>(1)</sup>

1- هذا هو ثاني برنامج استراتيجي فرص قطرية لهندوراس وهو يغطي فترة السنوات الخمس من 2007 حتى 2011. وكانت وثيقة الفرص الاستراتيجية السابقة تغطي الفترة 2001-2006. وقد سبقت إعداد هذه الوثيقة بعثة لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، ذات مرحلتين، زارت هندوراس في الفترة من 16 يوليو/تموز حتى 2 أغسطس/آب، وكذلك في الفترة من 29 أكتوبر/تشرين الأول حتى 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2006. وأجرى الصندوق وحكومة هندوراس في هاتين الزيارتين سلسلة من المشاورات في تيغوسيغالبا وساننا روزا دي كوبان، شملت أكثر من 35 منظمة تمثل مزارعين أصحاب حيازات صغيرة ونساء ومجموعات من السكان الأصليين. واجتمعت البعثة أيضاً مع موظفي المشروع الممول من الصندوق لبحث الدروس المستفادة أثناء السنوات العشر الماضية، وتبادلت الأفكار الأولية حول الاتجاهات الاستراتيجية للمستقبل مع السلطات الحكومية، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية. وترد توصيات عملية المشاورات هذه واستنتاجاتها في الذيل الأول.

#### ثانياً - السياق القطري

##### ألف - سياق الاقتصاد والزراعة والفقر الريفي

###### الخلفية الاقتصادية للبلد

2- تقع هندوراس في برزخ أمريكا الوسطى، وتبلغ مساحة اليابسة فيها 112 492 كيلومتراً مربعاً ويبلغ عدد سكانها 7.1 مليون نسمة، مما يجعل متوسط الكثافة السكانية 62.2 شخصاً لكل كيلومتر مربع. وبلغت النسبة الحالية للنمو السكاني فيها 2.8 في المائة. وقدر البنك الدولي متوسط الدخل القومي في البلد بـ 1040 دولاراً أمريكياً للفرد في سنة 2004، باستخدام أسلوب أطلس. ومما يُذكر أن هندوراس من أفقر البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ومع أن الاقتصاد نما بسرعة متوسطها 3.1 في المائة بين سنتي 1995 و2003، لم يسفر هذا التقدم عن تحسين أحوال المعيشة أو الحد من الفقر. ومن المتوقع أن تواصل إدارة زيلايا، التي استلمت مقاليد الحكم في شهر يناير/كانون الثاني 2006، السياسات الاقتصادية للحكومة السابقة في سياق مرفق النمو والحد من الفقر. ويستفاد من الإسقاطات، التي وضعها مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، أن الاقتصاد سينمو بنسبة 4 في المائة في سنة 2006، وفي مقدمته الزراعة والصادرات؛ وسيلعب التضخم المالي نسبة 8 في المائة؛ وستزداد الاحتياطات الدولية بواقع 200 مليون دولار أمريكي، مما سيساهم في تثبيت أسعار الصرف الأجنبي. وتبقى معدلات الفائدة مستقرة، وسينخفض العجز المالي لحكومات أمريكا الوسطى بنسبة 2.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد اعترف المجتمع الدولي بمنجزات هندوراس في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وإحراز بعض التقدم في الحد من الفقر، وذلك بتحسين الاستعراض الثالث لترتيبات مرفق التكيف الهيكلي المعزز، مما يعطي إعفاءً من الديون بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومبادرة الإعفاء المتبادل من الديون،

(1) انظر الذيل الأول للحصول على معلومات إضافية.

ودعم جهود الحد من الفقر بواسطة حساب التحدي الألفي. وبموجب المبادرة المعززة لإعفاء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من ديونها، وافق الصندوق على تقديم مبلغ مقداره 1 331 915 وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة، بالقيمة الراهنة الصافية، وقدم إعفاءً من الديون بمبلغ 601 503 وحدات من وحدات حقوق السحب الخاصة، بالقيمة الراهنة الصافية.

### الزراعة والفقر الريفي

3- كان القطاع الزراعي في عام 2004 يُشغَل 35 في المائة من السكان الناشطين اقتصادياً، ويساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 23.2 في المائة، ويولّد 74.9 في المائة من جميع الصادرات. ويمكن تقسيم مساهمته إلى العوامل التالية: المحاصيل 63.2 في المائة؛ المواشي 10.9 في المائة؛ منتجات الغابات 8.0 في المائة؛ الدواجن 8.4 في المائة؛ مصائد الأسماك 5.6 في المائة. وتوزّع نسبة الـ 3.9 في المائة المتبقية بين تربية النحل والخدمات الزراعية. ويشير أحدث الأرقام في الخطة الاستراتيجية والعملية لوزارة الزراعة للقطاع الزراعي للفترة 2006-2010، إلى أن إنتاج الفواكه والخضروات ازداد في الثلاثين سنة الماضية بمتوسط مقداره 10 في المائة في السنة، بينما انخفض إنتاج الموز والبلانتان والقطن والأرز بمتوسط 3 في المائة في السنة. وزاد إنتاج الحبوب الأساسية (بما في ذلك الذرة والبقوليات)، والسرغم والبن وقصب السكر بنسبة متوسطها 2.3 في المائة في السنة.

4- خلص تقرير وزارة الزراعة إلى استنتاج أن معظم المنطقة الزراعية مكرسة لإنتاج المحاصيل قليلة الأرباح؛ وأن الإنتاج المكثف للمواشي هو السائد في المنطقة؛ وأن توزيع الأراضي إلى مناطق صغيرة تقليد سائد إلى حد التطرف؛ وأن المنطقة الزراعية المروية صغيرة نسبياً. فلم تزد دخول الأشخاص العاملين في القطاع الزراعي خلال السنين الثلاثين الماضية.

5- خلص تقييم البنك الدولي للفقر في هندوراس (2006)، إلى أن الفقر ما زال بصورة أساسية على حاله لم يتغير منذ عام 1997، وأن مستوى التفاوت في الدخل كان مشابهاً لما كان عليه منذ سنة 2003. وفي ما بين سنة 1999/1998 وسنة 2004 انخفضت نسبة الفقر من 53 إلى 51 في المائة، بينما انخفضت نسبة الفقر المدقع من 25 إلى 24 في المائة. ومع أن السكان منقسمون بالتساوي بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، يتركز الفقراء في المناطق الريفية، إذ يشكل فقراء الريف 74 في المائة من الفقراء و86 في المائة من الفقراء المدقعين في البلد كله. ويتركز الفقر في المناطق الريفية في الإقليم الغربي من البلد، الذي يوجد فيه أيضاً أكبر تجمع للفقراء المدقعين. وتشكّل التحويلات التي وصلت إلى هندوراس في عام 2005، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ضعف مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات المباشرة الأجنبية معاً (935 مليون دولار أمريكي) وتساهم 21.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغ مقدار التحويلات ما يساوي 70 في المائة من مجموع إيرادات البلد من الصادرات، بينما يزيد عن مجموع الصادرات الزراعية (138 في المائة). وتتركز التحويلات إلى حد كبير في الولايات المتحدة. وثمة مشكلة تواجه المهاجرين من هندوراس إلى الولايات المتحدة، وهي ارتفاع تكاليف تحويل الأموال. ومن شأن تخفيض تكاليف التحويل، مقروناً باستراتيجيات لتشجيع الاستثمار الإنتاجي، أن يدعم التنمية المحلية والمجتمعية. ويشترك الصندوق ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية في تمويل مشروع تنمية ريفية وتحويلات، بغية تحسين الأثر الاقتصادي للتحويلات.

- 6- ومما يذكر أن نسبة الفقر بين السكان الأصليين أعلى بكثير منها بين الفئات الأخرى. فبينما يشكل السكان الأصليون 6.5 في المائة من السكان (أي 460 ألف نسمة تقريباً)، يعيش 71 في المائة منهم تحت خط مستوى الفقر. وصنف نحو 60 في المائة من الأشخاص، الذين شملهم المسح أثناء تعداد السكان، بأنهم من شعب إنكا، ونسبة الفقر عندهم أعلى منها عند غيرهم، إذ بلغت 84 في المائة.
- 7- أكدت دراسة حديثة أجراها المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أن الأسر التي ترأسها امرأة في المناطق الجبلية يقل دخلها عن دخل الأسر التي يرأسها رجل بنسبة 30 في المائة، وتتلقى أقل من نصف التحويلات الحكومية التي تتلقاها الأسرة التي يرأسها رجل. وتعمل المرأة الريفية 12 ساعة في اليوم على الأقل، منها ثماني ساعات مكرسة للأعمال المنزلية وتربية الأطفال. وتخصص المرأة الريفية في المتوسط نحو خمس ساعات يومياً لأنشطة تتصل بالزراعة. ونحو 70 في المائة من النساء الريفيات أميات، ولم يصل إلى مستوى التعليم الثانوي من النساء إلا 20 في المائة فقط.
- 8- دليل التنمية البشرية لعام 2006، الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعطي هندوراس رتبة مقدارها 0.664، وتبلغ رتبته على دليل جيني 0.568 (2003). أما مؤشر إمكانية التمايز بين الجنسين فهو أدنى كثيراً من المؤشر العمومي إذ يبلغ 0.650. وقد قصرت الإصلاحات الاقتصادية عن توفير أحوال أفضل للسكان بوجه عام، مع أنه لوحظ حدوث تخفيضات متواضعة في نسبة الفقر. وبالأرقام المطلقة يمكن القول إن عدد الأسر التي كانت تعيش في الفقر في سنة 2003 يزيد بواقع 110 000 أسرة عن عدد الأسر التي تعيش في فقر في سنة 1992.

## باء - سياق السياسات والاستراتيجيات والمؤسسات

### السياق المؤسسي الوطني

- 9- سياسات القطاع واستراتيجياته. قدمت وزارة الزراعة خططها الاستراتيجية والعملية للفترة 2006-2010 في شهر سبتمبر/أيلول 2006، لكي تعكس أولويات إدارة زيلايا. وترتكز هذه الخطة الجديدة على وثيقة سياسية شاملة أعدتها الإدارة السابقة للقطاعين الغذائي والريفي، تغطي الفترة 2004-2021 وتحرك هذه الاستراتيجية في خمسة اتجاهات رئيسية: (i) دعم القدرة على المنافسة والجودة؛ (ii) تعزيز التكامل الإنتاجي للغذاء وسلاسل القيم الزراعية؛ (iii) تطوير إنصاف الفلاحين على الصعيد الزراعي والإنصاف بين الجنسين؛ (iv) إنشاء إطار مؤسسي جديد لهذا القطاع؛ (v) تعزيز التنسيق بين القطاعين العام والخاص.
- 10- تقترح الخطة استخدام نهج شامل للقطاع بأسره، وئهُج شاملة لقطاعات فرعية في سياق القطاع الغذائي والزراعي للبلد، كأداة للتخطيط والإدارة. وقد وضعت أيضاً عدداً من السياسات المراد تنفيذها بغية تحقيق الأهداف والحصول على النتائج المتوقعة. تُعنى هذه السياسات بما يلي: (i) الحصول على الابتكارات التكنولوجية؛ (ii) تتميز بالكفاءة والإنصاف؛ (iii) تحسين مستمر للخدمات الصحية الحيوانية والنباتية؛ (iv) توليد معلومات استراتيجية ونشرها؛ (v) رسملة الموارد البشرية؛ (vi) إقامة تحالفات بين القطاعين العام والخاص للاستثمار التنافسي؛ (vii) الحصول بطريقة مستدامة على الانتمانات الزراعية والتمويل الريفي؛ (viii) الحصول على أمن الأراضي والإنصاف فيها؛ (ix) استخدام الموارد الطبيعية استخداماً مستداماً؛ (x) الإصلاحات المؤسسية.

11- وما زالت فعالية الاستراتيجيات والسياسات التي اعتمدت مؤخراً بحاجة إلى الاختبار. غير أن تقييماً قطرياً مشتركاً أجرته الأمم المتحدة مؤخراً يلاحظ أن السياسات العمومية القديمة بشأن تنمية القطاع الريفي تؤكد تعزيز قطاع زراعي حديث موجّه نحو التصدير، وأن الجهود الهادفة إلى معالجة محنة فقراء الريف ضعيفة وليس لها أثر يُذكر.

### الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

12- أعدت هندوراس استراتيجية للحد من الفقر في سنة 2001 وراجعتها في سنة 2006. ونيط تنفيذ هذه الاستراتيجية بمفوض عيّنه رئيس الجمهورية.

13- تشمل استراتيجية الحد من الفقر خمسة أعمدة: (i) تعزيز النمو المستدام؛ (ii) الحد من الفقر الريفي؛ (iii) الحد من الفقر الحضري؛ (iv) تعزيز الحماية الاجتماعية للمجموعات الضعيفة؛ (v) ضمان الاستدامة بتحسين الإدارة العامة وإدارة البيئة تشمل الأهداف والمؤشرات الرئيسية ما يلي: (i) تخفيض نسبة الفقر والفقر المدقع بواقع 24 نقطة مئوية من 66 في المائة، حيث كانت في سنة 1999؛ (ii) المحافظة على نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 3 في المائة، وعلى النمو بوجه عام بنسبة 5 في المائة؛ (iii) إمكانيات الحصول على التعليم الأساسي، والعناية الصحية الأولية، ومياه الشرب، وتقليل نسب الوفيات وسوء التغذية بين الأطفال. وتقتصر الاستراتيجية أيضاً زيادة دليل تطوير التمايز بين الجنسين كجزء من مؤشرات التنمية البشرية.

14- تشترك في تنفيذ الاستراتيجية في القطاع الريفي وزارة الزراعة والبرنامج الوطني للتنمية الريفية المستدامة. فالوزارة تستخدم نهجاً شاملاً للقطاع بأسره لتأييد تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر. وأصبحت وزارة الداخلية أيضاً أكثر انشغالاً بالتنمية الإقليمية ومتابعة تحويل الموارد إلى البلديات، كجزء من مساعي استراتيجية الحد من الفقر.

15- تشتمل صياغة استراتيجية الحد من الفقر على مشاورات مع المجتمع المدني ومشاركته وهي تلقى تأييداً من الجهات المانحة الدولية، وتواصل مجموعة من الوكالات المانحة المقيمة المشاركة بنشاط في تقديم التوجيه بشأن تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر ودعم متابعتها.

16- يُشير آخر تقييم أجراه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 2005 إلى حدوث تقدم في تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر، ولكن ما زالت الحاجة تدعو إلى بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد: (i) تحسين استقرار الاقتصاد الكلي وتخفيض العجز المالي للحكومة، مع تحقيق الأهداف المتعلقة بالنفقات للحد من الفقر تحقيقاً مستداماً؛ (ii) تقوية الشفافية في نظم إدارة المالية الحكومية والمالية العمومية؛ (iii) توحيد نظام مؤشرات الرصد؛ (iv) متابعة الجهود التي تقودها الحكومة لإعادة المواعمة بين مساعدات الجهات المانحة، المقدمة إلى استراتيجية الحد من الفقر؛ (v) تعميق إدراك الأثر التوزيعي للإصلاحات والهزات الخارجية بشكل أفضل.

17- من المجالات الأخرى التي تقتضي مزيداً من العمل ما يلي: (i) مواصلة التوحيد المالي وضمان الاستدامة لسياسة الأجور؛ (ii) المحافظة على نسبة الضريبة ومتابعة إعادة تشكيل هيكل القطاع العام؛ (iii) ضمان الاستقرار المالي بتجنب أي سقطات في تنفيذ برنامج إصلاح النظام المالي للسلطات؛ (iv) توسيع نظام تحديد أولويات البرامج على مستوى القطاع بواسطة معايير فعالية الكلفة؛ (v) تعيين التدابير الاحتياطية لمعالجة المخاطر التي تواجه الاستراتيجية، لضمان تحقيق استراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية

- للألفية؛ (vi) توسيع نطاق آليات المراجعة الاجتماعية كشهادات المواطنين، لضمان ترجمة البرامج والمشاريع إلى فوائد للسكان تكون ملموسة ومستدامة تشمل بلداناً في أفريقيا وآسيا.
- 18- أمر الصندوق في سنة 2005 بإجراء دراسة لعملية استراتيجية الحد من الفقر في هندوراس ونيكاراغوا، وهو الآن بصدد إكمال هذا التقييم كجزء من دراسة أكثر شمولاً، إذ تشمل بلداناً في أفريقيا وآسيا.
- 19- الوكالة الرائدة في قطاع التنمية الزراعية والريفية هي وزارة الزراعة؛ وفيها يقوم البرنامج الوطني للتنمية الريفية المستدامة بدور هام في تلبية احتياجات فقراء الريف. ولهذا البرنامج وظيفتان متميزتان هما: المديرية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، وصندوق التنمية الريفية المستدامة. وبينما تقوم المديرية الوطنية بالتنفيذ يتولى الصندوق مسؤولية تمويل المبادرات والإشراف على الإدارة المالية للمشروعات. ومن بين الوكالات الأخرى المعهد الزراعي الوطني، والمؤسسة الوطنية العامة للغابات، والبنك الوطني للتنمية الزراعية. وسيعاد تشكيل هياكل عدد من الدوائر والبرامج في وزارة الزراعة، بموجب الخطة العملية والاستراتيجية الجديدة. وتشمل هذه الدوائر والبرامج الدائرة الوطنية لصحة الحيوان والنبات، والدائرة الوطنية للتعليم والتدريب في المجال الزراعي، والدائرة الوطنية للري والبنى التحتية الريفية، والدائرة الوطنية للمعلومات الزراعية، والمديرية الوطنية للعلوم الزراعية والتكنولوجية. وتشمل البرامج البرنامج الوطني لتنمية الأغذية والزراعة، والبرنامج الوطني لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والبرنامج الوطني للغابات، والبرنامج الوطني للتنمية الريفية المستدامة.
- 20- هناك وزارتان أخريان تُعتبران على صلة بالتنمية، وهما وزارة الموارد الطبيعية والبيئة؛ ووزارة الداخلية، التي تتولى مسؤولية تنفيذ برنامج التنمية المحلية وتطبيق اللامركزية.

### التنسيق والمواءمة

- 21- يعود تاريخ التنسيق والمواءمة بين الجهات المانحة إلى عام 1999، فيما كانت الجماعات المانحة عقب الأضرار التي سببها إعصار متش - في اجتماع للمجموعات الاستشارية لإنعاش أمريكا الوسطى وتحولها، المعقود في السويد في مايو/أيار 1999، قد اتفقت على الأهداف والمبادئ التي وضعها إعلان استوكهلم. وكما كان متوقفاً في الإعلان أنشئت مجموعة لتنسيق الجهات المانحة، وهي تجتمع الآن بصورة منتظمة في هندوراس باسم مجموعة الستة عشر، وتمثل عدداً من الوكالات المانحة المشاركة.
- 22- تعتزم الحكومة القيام بدور رائد في عملية التنسيق والمواءمة، من حيث تعيين الموارد التعاونية الدولية بواسطة وحدة تقييم التخطيط والإدارة في وزارة الزراعة. وسيتم الاضطلاع بأنشطة وحدة التقييم هذه بواسطة برنامج استثمارات وخدمات دعم، يُستخدَم فيه النهج الشامل للقطاع بأسره أداة للتخطيط والإدارة. وتقدم الخطة الاستراتيجية والعملية للفترة 2006-2010، التي تشتمل على هذا النهج، إطاراً أولياً للاستثمارات والأموال المقدر.
- 23- لاحظ تقييم أجري مؤخراً لتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر - قامت به مؤسسة تروكير، وهي منظمة أيرلندية غير حكومية - أنه يوجد مجهودات ملموسة قليلة جداً فقط لتحقيق التنسيق (وإن كانت الجهات المانحة قد ضغطت على الإدارة الجديدة لتحديث وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الأصلية التي وضعت في عام 2001). وقد دفع إعداد استراتيجية جديدة للمساعدة القطرية، من قبل البنك الدولي، هذه العملية إلى الأمام. ويوجد اتفاق على بعض المؤشرات. ومن شأن هذه التطورات ووجود آلية راسخة للتعاون بين الجهات المانحة بواسطة مجموعات عمل قطاعية (مجموعة الستة عشر) أن تؤدي إلى تحسين تنسيق

السياسات ومواءمتها، لاسيما لأن وزارة الزراعة تتابع تطوير عدد من النهج الشاملة لقطاعات فرعية، وفقاً لخطة الاستراتيجية والعملية.

## ثالثاً - الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في البلد

### ألف - النتائج السابقة والأثر والأداء

24- استفادت هندوراس من تقييم الحافظة القطرية<sup>(2)</sup> الذي أُجري في عام 1996، والذي يعطي موجزاً كاملاً للنتائج والدروس المستفادة فيما يتعلق بالمشروعات الأربعة التي نُفذت في ذلك الوقت. ومنذ ذلك الحين، مولّ الصندوق ثلاث عمليات جديدة. ومن هذه العمليات مشروع يُسمى مشروع التنمية الريفية في الإقليم الأوسط الشرقي من البلد، وقد تم إنجازه مؤخراً وبلغ مجموع تكلفته 12.3 مليون دولار أمريكي.

25- وتشمل العمليات الجارية الصندوق الوطني للتنمية الريفية المستدامة، الذي يبلغ مجموع تكلفته نحو 25.7 مليون دولار أمريكي والبرنامج الوطني للتنمية الريفية، الذي يبلغ مجموع تكلفته 31.3 مليون دولار أمريكي. وفي 1 ديسمبر/كانون الأول 2006 كان المشروع السابق قد صرف نحو 80 في المائة من حصة القرض، بينما صرف المشروع الأخير 33.3 في المائة فقط من حصة القرض. ويعمل المشروعان كلاهما في الوقت الحاضر تحت إدارة وحدة تنفيذ مشاريع واحدة؛ وقد مدد أجل إغلاق هذين المشروعين حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2009؛ ويبلغ معدل تعرض المشروعين بوجه عام للخطورة، بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، الذي أُعد في سبتمبر/أيلول 2006، بدرجة 2. ويتبين من المراجعة التي أُجريت مؤخراً للحافظة أن التقدم في التنفيذ مُسار لتوقيت الأهداف في معظم الحالات بينما التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية متأخر كثيراً كبيراً عن موعد تحقيق الهدف. ويشترك في تمويل هذه العمليات مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي (صندوق التنمية الريفية المستدامة بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي وبرنامج التنمية الريفية المستدامة بمبلغ 5 ملايين دولار أمريكي). ويقدم مرفق البيئة العالمية مبلغ 3 ملايين دولار أمريكي في تمويل مواز للبرنامج الوطني للتنمية المحلية.

26- لاحظ تقييم الحافظة القطرية أن نفوذ مشروعات الصندوق على القرارات التي تتخذها السلطات الوطنية كان محدوداً، وأن الصندوق لم يتمكن من التعاون مع استراتيجية وطنية أو قطاعية تهدف إلى تشغيل خطة أو برنامج وطني لمكافحة الفقر الريفي. علاوة على ذلك، لم يؤدّ تركيز المشروع على زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية إلى فائدة أفقر القطاعات لأن اعتمادها على الزراعة أقل كثيراً وأنها تحصل على معظم دخلها من العمل كعمال بأجر أو في أنشطة غير زراعية. وقدّر أن المشروعات وصلت إلى 935 مجموعة مستفيدة، من بينها نحو 170 مجموعة نسائية. وأفادت ما يقرب من 15 000 مزارع فلاح، و2 500 امرأة ريفية.

27- وكان الصندوق، قبل تقييم الحافظة القطرية الذي أُجري في عام 1996، قد ألغى مشروع التنمية الريفية في سانتا باربرا، الذي كان قد صُرف من قرضه 23 في المائة من مجموع مبلغ القرض البالغ 12.2 مليون دولار أمريكي. وأوقف الصندوق الصرف إلى مشروع التنمية الريفية في إنتيبويكا - لاباز لمدة نحو 3 سنوات، بينما مدد مهلة إغلاق المشروع بأكثر من 4 سنوات ونصف السنة. وكان تنفيذ المشروعات

(2) أنظر الذيل الخامس.



الجارية بموجب وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2001-2006 جارياً بحسب مواعيد الأهداف، وإن كان التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية يُعتبر متأخراً كثيراً عن مواعيد تحقيق الهدف.

## باء - الدروس المستفادة

28- عين تقييم الحافظة القطرية المسائل التالية: (i) يؤدي مشروع التنمية المحلية دوراً في أماكن محددة، لكنه لا يؤثر في الجهود المبذولة على المستوى الوطني لمكافحة الفقر الريفي؛ (ii) تُوقرُ التكنولوجيا الزراعية محدود؛ (iii) مع أنه يلزم العمل مع المجموعات القائمة لا ينبغي إهمال رأس المال الاجتماعي؛ (iv) ينبغي مراجعة الدور المسيطر الذي أُعطي للانتماء؛ (v) ينبغي النظر في أمر الأشخاص الذين لا يملكون أرضاً والتدخل في سوق الأراضي؛ (vi) ينبغي تقييم إمكانيات مشاركة المستفيدين في سوق العمل؛ (vii) أن يكون السكان الأصليون والنساء الريفيات محل اهتمام رئيسي في تدخلات المشاريع؛ (viii) يلزم اتخاذ إجراءات صحيحة في اختيار موظفي المشروعات والتعاقد معهم؛ (ix) ينبغي إشراك الجهات الأخرى في الخبرات التي اكتسبتها مشروعات أخرى في هندوراس وفي إقليم أمريكا الوسطى.

29- يمكن تعلم دروس من العمليتين الجاريتين لاستعراض منتصف المدة، واللتين أعدتهما دائرة التنمية الاقتصادية-الاجتماعية والبيئة لمدرسة زامورانو الزراعية في مايو/أيار 2006. وخلص الاستعراض إلى أن المشروعات ذات صلة بالموضوع، ومتفقة مع سياسات إدارة زيلابا، ومن شأن هذا أن يمكّن الصندوق من إجراء حوار إيجابي مع سلطات القطاعات. غير أن عدداً من المسائل برزت، بما في ذلك (i) قلة الوضوح من جانب الحكومة من حيث مجالات نفوذ وزارة الزراعة والبرنامج الوطني للتنمية الريفية المستدامة، فيما يتعلق بعلاقتها مع المشروعات؛ (ii) تطبيق الإدارة المركزية على تنفيذ المشروعات وعدم وجود نهج تنفيذ شامل؛ (iii) تسييس التعيينات وبطء تنفيذ المشروع وقلة الشفافية؛ (iv) وجود صعوبات في تعيين طلبات المستفيدين؛ (v) الاهتمام الذي يولى لاحتياجات النساء الريفيات ومجموعات السكان الأصليين اهتمام ضئيل؛ (vi) فقدان السيطرة على الاستثمارات الناتج عن الإفراط في اتساع التغطية الجغرافية؛ (vii) توزع الأدوار والمسؤوليات بين جهات فاعلة كثيرة معنية بالتنفيذ؛ (viii) رداءة الرصد مع الإفراط في التركيز على تحقيق أهداف محددة بدلاً من تقييم النتائج من حيث الأثر.

30- رَسَم استعراضُ منتصف المدة طريق عمل، يتم به تصحيح معظم نقاط الضعف إن لم يصححها جميعها. ومن بين المقترحات المقدمة الحاجة إلى تحقيق ما يلي: (i) مواءمة تدخلات المشروعات بوضوح وبصراحة مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية؛ (ii) تعزيز الإدارة اللامركزية؛ (iii) توضيح الأدوار المؤسسية لكل أصحاب المصلحة المعنيين؛ (iv) زيادة الشمولية؛ (v) استخدام نهج إقليمي؛ (vi) متابعة نهج إدارة البيئة؛ (vii) إقامة مرصد للأثر ككيان مستقل ذاتياً؛ (viii) تنفيذ أنشطة المشروعات في منطقة موسكيتيا بشراكة آخرين يعملون في المنطقة من قبل؛ (ix) رسم صورة مؤسسية مجتمعية جديدة؛ (x) تعميق بُعد بناء الثقة؛ (xi) تطوير معايير عملية ذات جودة عالية؛ (xii) تصميم نظام لرصد الآثار الناتجة عن التدخلات؛ (xiii) تهذيب استراتيجيات للمشروعات؛ (xiv) ترتيب تدخلات المشروعات المالية وغير المالية. وقد تم بالإضافة إلى استعراض منتصف المدة، وأثناء عملية التشاور في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، تعيين ثلاث مسائل رئيسية بأن لها أثراً على الأداء، وهي: (i) الحجم الفعلي للفروض والتمويل المشترك مجتمعاً معاً؛ (ii) التغطية الجغرافية الواسعة واتساع شبكة الاستثمارات

الممكنة؛ (iii) التصميم المؤسسي الذي ربما شهد تدخُّل الصندوق في سياسات القطاع التي ليس له عليها سيطرة.

## رابعاً - الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق

### ألف - ميزة الصندوق النسبية على الصعيد القطري

- 31- اكتسب الصندوق خلال نحو 25 سنة من العمليات في هندوراس دراية كبيرة في عدد من الميادين، مما يُعطيهِ ميزاتٍ نسبية تستند إلى طول خبرته في البلد؛ وتركيزه على المناطق الجبلية الفقيرة جداً؛ وتركيزه على بناء قدرات المستفيدين وعلى تمكينهم من الوصول إلى الأرض والأسواق والخدمات المالية وغير المالية؛ واستخدامه لآلية تمويل متميزة لتمويل مبادرات المستفيدين.
- 32- نُفِذت جميع مشروعات الصندوق في المناطق الجبلية التي يصل انحدارها إلى أكثر من 12 في المائة. والنشاط الاقتصادي الرئيسي في هذه المناطق، التي تشكل نحو 30 في المائة من مجموع مساحة الأرض، هو الزراعة التي يمارسها مزارعون على نطاق صغير ويركّزون على إنتاج الحبوب الأساسية. وأهم هدف فيها هو الأمن الغذائي.
- 33- وقد تم اكتساب خبرة كبيرة في إيجاد قاعدة تنظيمية لعمليات المشروعات. وإن المجموعات النسائية، المُشكَّلة كجزء من أنشطة المشروع، شجَّعت على زيادة شعور أعضائها بالاحترام الذاتي. وبرز عدد من القادة على مر السنين. وقد أتاحت عمليات تقييم المشروعات للصندوق نظرات ثاقبة هامة في هذا الصدد ومن شأن تنفيذ المشروع الوطني للتنمية الريفية أن يُكَمِّل ما سبق أن تعلَّمه الصندوق من قبل.
- 34- واكتسب الصندوق معرفة في ضمان مزيد من الأمن لحيازة الأراضي، وتطبيع وضع حيازة المزارعين للأرض في مستوطنات الإصلاح الزراعي، وإعطاء سندات ملكية لمجتمعات لنكا الأصلية وغيرها من مجموعات السكان الأصليين. ويتم الآن توسيع الخبرات التي سبق الحصول عليها فيما يتعلق بتقديم الخدمات المالية وغير المالية. ويفكر المشروع الوطني للتنمية الريفية في تمويل خدمات غير مالية بواسطة صندوق تنمية ريفي، والمساعدة على تقليل المخاطر المالية والتشغيلية، التي تتعرض لها عمليات الائتمان والادخار. ويوجد للصندوق ميزة نسبية في العمل مع منظمات الادخار والإقراض المجتمعية.
- 35- مع أن استخدام آلية تمويل للتنمية الريفية ما زال يُعتَبَر عملاً جارياً، اكتسب الصندوق خبرة في إنشاء آلية مُنَحِّة مناظرة بواسطة المستفيدين الذين يستطيعون الحصول على خدمات مساعدة تقنية، وربما ينفذون مشروعات صغرى على مستوى المجتمع المحلي.

### باء - الأهداف الاستراتيجية

- 36- تتفق استراتيجية الصندوق في هندوراس اتفاقاً تاماً مع الاستراتيجية القطرية للحد من الفقر وسوف تساعد الحكومة على تحقيق الأهداف التي وضعتها هي لسياسة القطاع الزراعي فيها وإطاراتها التشغيلية. وتتفق الأهداف الوارد وصفها أدناه أيضاً اتفاقاً تاماً مع وجهات النظر التي أعربت عنها منظمات المزارعين أثناء المباحثات التي أدت إلى إعداد هذه الوثيقة، ومع آراء السلطات الحكومية وممثلي الجهات المانحة.

37- وكما حدث في الماضي، يواصل الصندوق توجيه أهدافه إلى زيادة دخول فقراء الريف بتمويل مبادرات محلية وخطط صغار المزارعين في المناطق الجبلية من البلد، وتشجيع الخدمات المالية التي تساهم في الحد من الفقر. وسيُصمَّم البرنامج القطري، بناء على مشروعات الصندوق المستمرة في هندوراس، لكي يشمل ما يلي: (i) تنفيذ توصية استعراض منتصف المدة المتصلة بالبرنامج الوطني للتنمية الريفية المستدامة، الذي ما زال فيه مبلغ لم يُصرف يبلغ نحو 20 مليون دولار أمريكي؛ (ii) الدور الرائد الذي يقوم به بواسطة جدول أعمال قطاع الموارد الطبيعية والتنمية الريفية بمشاركة ممثلي مجموعة الستة عشر مشاركة تامة؛ (iii) إمكانية التعاون مع البنك الدولي في تصميم مشروع بشأن القدرة الريفية على المنافسة؛ (iv) التركيز التكميلي لتدخلات الصندوق الإقليمية، لاسيما بواسطة منحة إقليمية لتشمل منظمات المزارعين في تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية الدومينيكية - أمريكا الوسطى - والولايات المتحدة الأمريكية.

38- تتفق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007-2010، لأنهما سيهدفان إلى ضمان إعطاء فرصة أحسن لفقراء الريف، رجالاً ونساءً، للوصول بصورة مستدامة، إلى الموارد الطبيعية، وخدمات الإنتاج الفعالة، وسلسلة عريضة من الخدمات المالية، وأسواق شفافة وتنافسية للمحاصيل، وفرص لتشغيل سكان الريف خارج المزرعة، وتنمية المشروعات التجارية.

39- **الهدف الاستراتيجي 1: تحسين فرص توليد الدخل لفقراء الريف (في المزرعة وخارجها) مع الانتباه بوجه خاص إلى المرأة.** يتناول هذا الهدف الاستراتيجي الحاجة إلى زيادة مشاركة فقراء الريف في الاقتصاد السوقي، بمساعدتهم على الوصول إلى التكنولوجيات والاستثمارات للأنشطة الزراعية وغير الزراعية وسوف يؤخذ بنهج ذي شعبتين، من حيث تعزيز التخصص و/أو التنوع الهادف إلى زيادة الدخل. ويُفهم من التخصص دمج المنتجين على نطاق صغير بسلاسل القيم الزراعية والحرجية. ويشير التنوع إلى تطوير مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة الحجم كمشروعات قائمة بذاتها أو كمشروعات مشتركة أو مرتبطة مع قطاعات أخرى أكثر حركية في سلسلة ريفية حضرية متصلة.

40- سُعزز أنشطة الصندوق إكمانيات حصول فقراء الريف على أصول وفرص بغية تحسين قدراتهم الفردية والجماعية. وسوف يعملون على تلبية الحاجات لزيادة إكمانيات الحصول على التكنولوجيا والاستثمارات والخدمات التقنية لدمج القيمة المضافة بواسطة التحضير و/أو تنوع المنتجات، وتحسين إكمانيات الوصول إلى الأسواق، وزيادة الموارد المالية. ويمكن تحقيق هذه الأهداف بواسطة ما يلي: (i) الربط بين القطاعات الريفية والحضرية؛ (ii) المشاركة في أسواق السلع والخدمات والوظائف؛ (iii) وجود روابط بين القطاعات الدينامية وغير الدينامية في الاقتصاد.

41- سوف يواصل الصندوق تقديم التمويل للمبادرات التجارية على المستويات المحلية والإقليمية. ولزيادة متابعة هذا الهدف، سينظر الصندوق في الدروس المستفادة من تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية المحلية، مستيقناً نجاح أو فشل المشروعات الفرعية المضطلع بها بغية تقرير ما إذا كان ينبغي أن تُكرَّر و/أو يُوسَّع نطاقها. وفي إطار هذا الهدف الاستراتيجي، ستستمر التدخلات المقبلة في تحسين الآليات التشغيلية للنهج المتبع أصلاً، وسوف يُنظر في تقديم دعم إضافي لإنشاء أطراف خارجية إيجابية، سُفسر عن تحقيق نتائج أفضل للمشروعات التجارية التي يقوم بها المستفيدون من المشروع. وتبين الخبرة المستفادة من مشروع التنمية الريفية في الإقليم الجنوبي الغربي على أنه يمكن إقامة تحالفات بين مقدمي المساعدة التقنية

والمزارعين المنظمين على نطاق صغير، لجعل المحصول أكثر جاذبية لسلاسل الأسواق الكبيرة (سوبر ماركت). وسيتم استطلاع هذا النهج للمشاركة في المخاطر بصورة متزايدة.

42- **الهدف الاستراتيجي 2: تعزيز القدرات التنظيمية والقدرة على المساومة لدى منظمات فقراء الريف.** سيبني هذا الهدف الاستراتيجي قدرات منظمات صغار المزارعين على تسيير المشاريع التجارية وإدارتها، التي تستطيع أن تكون مصدراً لدخل أعلى وسبل معيشة أفضل. ويلزم أيضاً تعزيز القدرة على تشكيل تحالفات مع القطاع الخاص، نظراً إلى أن الجهات الفاعلة الخاصة تتيح للأسر الريفية الفقيرة فرصاً أفضل لتوليد الدخل. وإن إقامة روابط تجارية ذات منفعة متبادلة خيار مستدام ذو جدوى في المدى البعيد، ويُعزز التدابير الواردة في استراتيجية الصندوق لتنمية القطاع الخاص ومشاركته. وسيحسن هذا الهدف الاستراتيجي قدرات منظمات صغار المزارعين ذات الدرجات الأولى والثانية والثالثة، ومجموعات السكان الأصليين والمجموعات النسائية، وسيساعدهم أيضاً على الاستفادة من تحرير التجارة. وسوف تتلقى مجموعات السكان الأصليين المحلية دعماً خاصاً في صياغة ما تقوله عن اهتماماتها المحددة مع الكيانات العامة والخاصة، ومع منظمات أخرى للسكان الأصليين، لدى متابعة الاستثمارات الاجتماعية وغيرها من الفوائد التي تعود على مجتمعاتهم المحلية.

43- بالإضافة إلى ذلك، تحتاج البلديات والهيئات المحلية الأخرى، لجمعيات كالجمعيات الريفية للادخار والإقراض والوكالات الحكومية، إلى أن تكون أكثر تلبية لحاجات المزارعين الريفيين، من حيث توفير الفعالية والكفاءة معاً. وإن للحكومات المحلية دوراً هاماً تؤديه في جهود الحد من الفقر<sup>(4)</sup>، و تحتاج وكالات الحكومة الوطنية على الصعيد المحلي إلى تسهيل إشراك مجموعات المزارعين في اقتصاد أكثر حيوية. وسيتم دعم الحكومات المحلية في توجيهها موارد استراتيجية الحد من الفقر إلى الفقر الريفي، وإقامة روابط بين منظمات فقراء الريف والبلديات وتعزيز هذه الروابط. ومن شأن زيادة كفاءة الوكالات والحكومات المحلية والمنظمات المحلية الأخرى أن تقلل تكاليف المعاملات، وتسهل مشاركة المستفيدين من المشروع في الاقتصاد السوقي. وستشمل ظروف التمكين التي ينشئها المشروع تسهيل تسجيل الأراضي من قبل صغار المزارعين والنساء الريفيات ومجموعات السكان الأصليين؛ وكذلك تنظيم وزيادة كفاءة الصناديق الريفية لعمليات الادخار والإقراض.

44- يتفق هذا الهدف الاستراتيجي مع الجهود التي يدعمها الصندوق في السياق شبه الإقليمي، بغية تسهيل مشاركة منظمات المزارعين في عملية اتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية الدومينيكية وأمريكا الوسطى. إن برنامجاً خاصاً سيخلق حيزاً رسمياً للمناقشات السياسية وتطوير أدوات يمكن أن تستخدمها منظمات المزارعين والحكومات الوطنية. وسيقوم الصندوق، بناءً على خبرته في هذا المجال - لاسيما الدروس التي تعلمها أثناء تنفيذه برنامجاً لتعزيز مشاركة منظمات المزارعين داخل لجنة الزراعة الأسرية، التابعة للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي (مبادرة لجنة الزراعة الأسرية التابعة للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي) - بتعزيز قدرة المنظمات والحكومات في الإقليم على المشاركة في حوار، ومساعدتها على تعريف المقترحات والتدابير والأدوات ذات الصلة.

45- وبموجب الهدف الاستراتيجي 2، سيعزز الصندوق منظمات الشعوب الأصلية ويساعدها على بناء قدراتها على المشاركة في برامج الحد من الفقر، التي تتقدم بها الحكومة وجهات مانحة أخرى، لاسيما لحماية القيم

(4) في يونيو/حزيران 2006، أقر الكونغرس إنشاء صندوق استثماري للبلديات لأغراض برنامج الحد من الفقر يبلغ مجموع تكلفته 700 مليون لمبيرا، وهذه تحول على أساس مؤشرات الفقر وعدد السكان.

الثقافية للشعوب الأصلية وتنوعها اللغوي ومعرفتها التقليدية، وإنعاش هذه القيم والتنوع والمعرفة جميعها. وفي إطار الهدف الاستراتيجي 1، سيمول الصندوق المبادرات التي يتم تعريفها في خطط التنمية المجتمعية. ويمكن أن تشمل هذه المبادرات تحسين إدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة، وفقاً لمنظورات شعب لنكا والشعوب الأصلية الأخرى ورؤيتها (مثل ذلك إدارة موارد الغابات والسياحة الإيكولوجية)، وتعزيز الحرف اليدوية والمشروعات الصغرى، القائمة على التقاليد الثقافية لمجموعات المستفيدين.

46- يتفق هذا التدخل مع استراتيجية الحد من الفقر. ويمكن أن تساهم مشاركة الصندوق في هذا الميدان نهجاً شاملاً للقطاع بأسره تنظر فيه الحكومة في الوقت الراهن ويمكن أن يؤدي إلى تعاون أوثق مع مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، الذي أعرب عن اهتمامه بهذا المجال. وبتقديم مساعدة في متابعة مشروعات فرعية يتم تعيينها وتنفيذها ورصدها ذاتياً، وهدفها أن يُتَّخَذَ من ثقافة الشعوب الأصلية أساساً للتنمية، سيعزز الصندوق جهود الجهات المانحة الأخرى في هذا المجال، وسيُنْفَذَ التوصيات التي قدمتها عدة بعثات تقييم تتعلق بالحاجة إلى استهداف مجموعات الشعوب الأصلية على وجه التحديد.

## جيم - فرص الابتكار

47- إن الصندوق، بتقديمه الابتكارات، يُعمق الخبرة المكتسبة في هندوراس (انظر البند المتعلق بالميزات النسبية). ويمكن للصندوق، بسبب علاقته مع وحدة تقييم التخطيط والإدارة، أن يُحلل بالاشتراك مع الحكومة إمكانية تكرار أفضل الممارسات التي جُرِّبَتْ بالفعل وأثبتت نجاحها.

48- **الهدف الاستراتيجي 1:** قد يُثبت قرار الحكومة تحسين إمكانيات الوصول إلى أسواق جديدة ودعم القدرة على المنافسة، وعزم وزارة الخارجية على النظر إلى الإنتاج الزراعي في سياق سلسلة الإنتاج، وقد يوفر للصندوق الفرصة لتقديم نهج "الممرات الاقتصادية" الابتكارية التي جُرِّبَتْ في أماكن أخرى من المنطقة. فإن الخبرة التي سُنكَّسب من برنامج دمج صغار المنتجين في سلاسل القيم، الذي هو الآن قيد الصياغة، سيكون ذا صلة بالتنمية هو أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، يُتيح اعتماد نهج الأصول في سياق استراتيجية الحد من الفقر فرصة للابتكار، تستند إلى الخبرة التي اكتسبها الصندوق في أماكن أخرى من أمريكا اللاتينية.

49- **الهدف الاستراتيجي 2:** يمكن للطبيعة الابتكارية للمنحة الإقليمية الرامية إلى زيادة قدرة منظمات المزارعين على مخاطبة الحكومات، في مفاوضات تُجرى في إطار اتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية الدومينيكية وأمريكا الوسطى، أن تُمكن الصندوق من المساهمة مع شركائه في تقديم نُهج جُرِّبَتْ (معظمها تتعلق بمبادرة لجنة الزراعة الأسرية التابعة للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي التي ورد ذكرها من قبل). ويمكن أيضاً الاستفادة من الخبرات التي اكتسبها الصندوق في بلدان أخرى من بلدان أمريكا اللاتينية، لدى تقديمه ابتكارات في تقديم الخدمات المالية، بغية تحسين سياق الخدمات المالية القائمة حول نموذج الصناديق الريفية. وفيما يتعلق بالمسائل المالية، يمكن مناقشة المشروع التجريبي للوصول إلى الأرض، الذي يموله البنك الدولي - والذي يستند إلى تحالف بين القطاعين العام والخاص، لتمكين الأسر الزراعية من شراء الأرض والأصول المنتجة الأخرى - مع الحكومة لتقرير ما إذا كان بالإمكان أن تستفيد المجموعة التي يستهدفها الصندوق من جوانبه الابتكارية. ويمكن أيضاً تكرار الابتكارات التي قُدمت بدعم من الائتلاف الدولي للأراضي. ويمكن كذلك أن يتيح توكيد وزارة الزراعة على النُهج الشاملة لقطاعات كاملة والنُهج الشاملة لقطاعات فرعية كاملة فرصة للصندوق للمساهمة في هذا الصدد، بناء على خبرته التي اكتسبها في نيكاراغوا المجاورة. وأخيراً، يمكن أن يُتَّخَذَ من خبرة الصندوق في تنفيذ مشروعات

إنمائية أكبر وتكون ذات بعد متعلق بالسكان الأصليين، أساساً لتقديم تنمية مستندة إلى الثقافة، كطريق أكثر ملاءمة لمعالجة احتياجات هذه الفئة المستهدفة بالذات.

## دال - استراتيجية الاستهداف

50- بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أنتجت هندوراس خرائط فقر مفصلة تمكّن من تعيين أفقر البلديات والمقاطعات. وتحتوي الدراسات الاستقصائية للأسر أيضاً على تفاصيل كافية لتسهيل الاستهداف جغرافياً. وقد تم تعيين مجتمعات السكان الأصليين في عمليات تعداد السكان الوطني في بضع دراسات أعدتها جهات مانحة أخرى. وتبذل الآن جهود لمساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة ومديري المحال التجارية الصغرى في المناطق الجبلية مما سيساعد أيضاً على تحديد استراتيجية الاستهداف لهذه المجموعة. وسوف تساهم الخبرة التي اكتسبها الصندوق - في البرنامج الوطني للتنمية المحلية - في زيادة استراتيجية الاستهداف، التي ستشمل عضوية في الجمعيات الريفية للادخار والإقراض (وهي مشمولة أيضاً بأنشطة البرنامج الوطني للتنمية المحلية).

51- يمكن أيضاً تحديد المجموعات المستهدفة بأهداف استراتيجية. وكما يتبين فيما يلي أدناه سيتم شمول مزارعي الحبوب الفقراء والأسر المتنوعة في إطار الهدف الاستراتيجي 1، بينما يتم شمول منظمات المنتجين المحلية، وأعضاء الجمعيات الريفية للادخار والإقراض والبلديات في إطار الهدف الاستراتيجي 2. وسيتم شمول مجموعات السكان الأصليين ومنظماتهم في كلا الهدفين. ويمكن، باستخدام نهج لاستراتيجيات سبل المعيشة، تقرير أن المجموعة الرئيسية المستهدفة من قبل الصندوق تتكون من منتجي حبوب صغار يعيشون في المناطق الجبلية أو سفوح الجبال المنحدرة ويكسبون في اليوم نحو 15 في المائة من الدولار الأمريكي الواحد للشخص في اليوم، ولا يوجد لديهم أصول إنتاجية أخرى تُذكر، باستثناء قطع أرض صغيرة (تبلغ مساحتها في المتوسط هكتارين اثنين). وتشمل الفئات المستهدفة الأخرى مزارعين أحسن قليلاً من وضع المجموعة السابقة، لديهم إمكانيات للمشاركة في مشروعات تجارية في المزرعة وخارج المزرعة. وتم تعيين مجموعات السكان الأصليين بوضوح، وهم مجموعة متميزة لمساعدة الصندوق لها.

52- سيشمل الهدف الاستراتيجي 1 مزارعين على نطاق صغير، وأصحاب مشروعات صغرى في المناطق الريفية، وفلاحين لا يملكون أرضاً ومجموعات من السكان الأصليين. وينطبق هذا التعريف على ما يُقدّر بـ 140 000 أسرة ريفية، بعضها يشغل أراضي عمومية، ولكن جزءاً منهم فقط مشمولون بتدخلات الصندوق. وجميع هؤلاء السكان لديهم إمكانيات محدودة للوصول إلى الخدمات والأسواق ويفتقرون إلى الحوافز لتحسين سبل معيشتهم غير أنه يمكن - بشيء من الدعم - أن ينجحوا في زيادة دخلهم إما بواسطة أنشطة في المزرعة أو خارج المزرعة.

53- وسيشمل الهدف الاستراتيجي 2 المزارعين على نطاق صغير وأصحاب المشروعات الصغرى، والمجموعات النسائية والجمعيات الريفية للادخار والإقراض؛ ومنظمات المزارعين من الدرجات الأولى والثانية والثالثة؛ وأصحاب المشروعات الصغرى في القطاع الخاص، العاملين في تحضير الأغذية وقطاعات التسويق. وسوف يستفيد من أنشطة البرنامج أيضاً موظفو البلديات والحكومة، وموظفو إدارة جمعيات الائتمان والادخار.

54- والدراسات الاستقصائية للأسر التي أجراها المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية وجامعة ويسكونسن (الولايات المتحدة الأمريكية) وأدرجت فيما بعد في دراسة الحالة الإفرادية لهندوراس التي أجراها البنك الدولي للقوى الدافعة إلى النمو الريفي المستدام، والحد من الفقر في دراسة أمريكا الوسطى، تتيح فرصة إضافية لتعيين المجموعات التي يستهدفها الصندوق في البلد. وتم وضع دراسة للرموز، باستخدام استراتيجيات سبل المعيشة وتجميعها بناءً على ذلك. وبتجميع نتائج تحليلات المجموعات، تم تعيين ثماني استراتيجيات لسبل المعيشة الريفية في هندوراس، وهي: (i) بائعو الحبوب الأساسية المحضرة؛ (ii) العمل في الحبوب الأساسية وخارج المزرعة؛ (iii) الأسر المتنوعة؛ (iv) المزارعون الذين يربون المواشي في مساحات واسعة؛ (v) مزارعو البن؛ (vi) مزارعو الخضروات على نطاق صغير، ومنتجو المحاصيل الدائمة، والمزارعون الذين يربون المواشي تربية مكثفة؛ (vii) الأسر التي تملك مشروعات تجارية خاصة بها؛ (viii) الأسر التي تعيش على تحويلات آتية من الخارج دون غيرها. وتشكل مجموعات السكان الأصليين التي تبلغ 460 000 نسمة تقريباً جزءاً من مجموعة مزارعي الحبوب الأساسية. ويسكن أبناء لنكا وغاريفونا المناطق الجبلية، فيما يسكن أبناء تواهكا مناطق سواحل الأطلسي

## هاء - الصلات السياسية

55- متابعة للحوار السياسي، سيشارك الصندوق إلى جانب جهات مانحة أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف، في تمويل تنفيذ استراتيجية وزارة الزراعة وخطتها التشغيلية للقطاع الزراعي في الفترة 2006-2010، حيث سستخدم نُهج شاملة للقطاع بأكمله كأداة للتخطيط والإدارة. وتدعم هذه الخطة، مقترنة بالاستثمارات والإطار المالي للفترة 2006-2010، تنسيقاً مُحسناً للجهات المانحة في تنمية الزراعة والغابات. ونظراً إلى محدودية الموارد المالية المتاحة لهندوراس، ستكون الميزة النسبية للصندوق خبرته في البلد وفي المعرفة التي اكتسبها في تشجيع التنمية الريفية اللامركزية، لاسيما بواسطة أنشطة مدرة للدخل لفقر الريف ومنظمتهم. وسيُعار انتباه خاص لاستخدام نهج الأصول، كما هو وارد في الاستراتيجية المنقحة للحد من الفقر، وللقرار الذي تتخذه السلطات لمتابعة الإدارة لأجل تحقيق نتائج وأطر المساءلة. وسيتم بحث المسائل السياسية التالية، مُجمعة بحسب الأهداف الاستراتيجية:

56- **الهدف الاستراتيجي 1:** تمت صياغة سياسات للتنمية الريفية المستدامة للخطة الاستراتيجية والتشغيلية الجديدة. ويقع في هذا الهدف الاستراتيجي قرار حكومي هام لإعادة توجيه مؤسسات القطاع العام وبناء شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص. ومع أن الخطة الجديدة تُعلق أهمية كبيرة على هذه الاستراتيجية، فهي تقدم تفاصيل قليلة عن كيفية ربط هذه التحالفات، وما هي الأساليب التشغيلية التي ينبغي إنشاؤها. ويمكن أن يبحث الصندوق والبنك الدولي مجتمعين هذه المسائل مع سلطات وزارة الزراعة. وبينما يعمل البنك على النهوض بتصميم مشروع ريفي لتنمية القدرة على المنافسة سوف يسعى، عملاً على تحقيق التنسيق، إلى إيجاد تفهم شامل - وعلى سبيل المشاركة - لأفضل طريقة يعكس بها مشروع البنك وعملية الصندوق الجديدة نهج الحكومة.

57- **الهدف الاستراتيجي 2:** يمكن أن يُنظر إلى تعزيز قدرات منظمات المزارعين على نطاق صغير في سياق سياسات وزارة الزراعة لإيجاد تجارة قادرة على المنافسة وتتحدى بالكفاءة، ونهجها للربط بين جهات فاعلة في القطاع العام والخاص. ويمكن أن يناقش الصندوق مع الوزارة قرارها إنشاء أنشطة تكميلية بين مختلف الروابط في سلسلة الزراعة والأغذية. ومن الأشياء ذات الأهمية الخاصة الهدف الذي أعلنته

الوزارة لشمول ممثلي منظمات المزارعين في لجان مختلفة، بما في ذلك لجنة العلاقات الدولية للزراعة. ويمكن أن يساعد الصندوق في إعداد أطر مختلفة للإنتاج والتسويق، وفي إعادة تشكيل هيكل مؤسسات القطاع الزراعي بوجه عام. ويمكن أن يدخل أيضاً في حوار مع مختلف الهيئات الحكومية لتشجيع إدخال تغييرات على قانون التحديث الزراعي، والحث على توسيع نطاق الأساليب المُنفَّذة في إطار مشروع البنك الدولي التجريبي للوصول إلى الأرض، لكي تشمل مجتمعات السكان الأصليين، والجمعيات التعاونية الزراعية والحرجية، ومجموعات النساء الريفيات. ويمكن أيضاً أن يهتم حوار السياسات باعتماد تدابير لتشجيع تعبئة المدخرات، بما في ذلك تنظيم عمليات مقدمي الخدمات المالية البديلين. وقد يجد الصندوق أيضاً أن من المفيد المشاركة في المباحثات المتصلة بالبنك الوطني للتنمية الزراعية. وأخيراً، يمكن للصندوق أن يدخل في حوار مع الحكومة بشأن قرارها تمويل البلديات من أجل أنشطة استراتيجية الحد من الفقر، لكي تضمن عدم استبعاد فقراء الريف.

## خامساً - إدارة البرنامج

### ألف - إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

58- سيتم تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية وفقاً لبرنامج عمل شعبة أمريكا اللاتينية والكاربيبي للتجديد السابع لموارد الصندوق، وستشمل تصميم وصياغة عملية جديدة واحدة على غرار ما هو مقترح في الأهداف الاستراتيجية. وبالنظر إلى أن الحافظة الراهنة تشمل مشروعاً بقي فيه رصيد غير مصروف يبلغ نحو 20 مليون دولار أمريكي، سيتم تصميم العملية الجديدة بالاقتران به لزيادة الأثر والمساهمة في تحسين الأداء. وسيتم استعراض برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية سنوياً، ويكون أول استعراض له في منتصف عام 2007، أثناء أول تحليل متعمق للتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات لتحسين أداء البرنامج الوطني للتنمية المحلية. وسيُعقد اجتماع ليوم واحد مع ممثلي البرنامج، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي (باعتباره المؤسسة المتعاونة ومشاركا في التمويل)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقسم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة في مدرسة زامورانو الزراعية، ووحدة تقييم التخطيط والإدارة. وسينظر الاجتماع في تقرير مرحلي للبرنامج القطري أعدته الشعبة، ويحتوي على معلومات عن التحليل السنوي المؤسسي والقطاعي المعد بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، والتقدم المُحرَز في سياق نظام إدارة النتائج والأثر، وصحيفة البرنامج القطري، وتقرير وضع المشروع. وسوف تتعامل وحدة تقييم التخطيط والإدارة والوحدة الوطنية للمساعدة التقنية تعاوناً وثيقاً مع الصندوق في رصد تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

### باء - إدارة البرنامج القطري

59- منذ شهر فبراير/شباط 2004 عمل موظف حضور ميداني على تنفيذ برنامج تجريبي في هندوراس ونيكاراغوا، يساهم في تحسين الاتصال بين مقر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وعملياته القطرية، وتحسين إقامة الشبكات مع أصحاب مصالح آخرين في البلد.

60- وستبني ترتيبات الفرق القطرية في هندوراس على الخبرة الثرية التي اكتسبت بواسطة الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية وبرامج إقليمية أخرى - مثل المركز الدولي للتنمية البشرية، واتفاقية التجارة الحرة بين



الجمهورية الدومينيكية وأمريكا الوسطى، وبرنامج تعزيز القدرة الإقليمية على رصد وتقييم مشروعات تخفيف حدة الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وفيدياميركا (وهي شبكة المنظمات والمشروعات العاملة مع فقراء الريف في أمريكا اللاتينية والكاريبي المنشأة على شبكة الإنترنت). وسوف تُستخدم خبرة موظفي برنامج الصندوق، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (في إدارة العقود المتعلقة بالبرنامج)، وسيستخدم موظفو وحدة تقييم التخطيط والإدارة أيضاً على نحو مفيد.

61- ويوصى أن يظل الإشراف على عمليات الصندوق في هندوراس معهوداً به إلى المؤسسة المتعاونة الراهنة (وهي مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي)، لاسيما في أعمال الرقابة والدعم بالوكالة. وينبغي أن يكون الترتيب مرناً لأن الصندوق ربما ينظر في المستقبل القريب في أمر تولي مزيد من المسؤولية عن دعم التنفيذ الاعتيادي، بما في ذلك التعاقد مع مؤسسات وطنية أو أفراد.

### جيم - الشراكات

62- سيواصل الصندوق ترتيبات شراكته مع هيئات الحكومة، ومنظمات المزارعين، والجهات المانحة الأخرى، والمنظمات الأكاديمية والبحثية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. وفي الحكومة، ستكون وزارة المالية هي الممثلة للمقترض، بينما تواصل وزارة الزراعة أداءها باعتبارها جهة الاتصال للعمليات التي سيمولها الصندوق في المستقبل. وسوف يعزز الصندوق شراكته مع وحدة تقييم التخطيط والإدارة في جميع المسائل المتصلة بالرصد والتقييم، فيزيد استخدام أدوات الصندوق كالتحليل المؤسسي والقطاعي الذي يُجرى بأسلوب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وعمليات التقييم السنوي لنظام إدارة النتائج والأثر. وتؤدي وحدة تقييم التخطيط والإدارة دوراً هاماً في تطوير ابتكارات جديدة ممولة دولياً، وتساهم حالياً في صياغة مشروع القدرة الريفية على المنافسة، الذي يضعه البنك الدولي، وهو أيضاً محل اهتمام الصندوق. وسيُتابع الصندوق تنمية هذا المشروع عن قرب وبواسطة وحدة تقييم التخطيط والإدارة، وسوف يسعى إلى توسيع نطاق الملكية القطرية لهذه المبادرة. وسيُعزز الصندوق أيضاً شراكته القائمة منذ زمن طويل مع مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، الذي أشار إلى أنه سيواصل المشاركة في تمويل مبادرات جديدة في البلد مع الصندوق. وربما يستخدم الصندوق آلية المنح للتعاون مع مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي في مبادرات هي موضع اهتمام مشترك.

63- وفيما يتعلق بالشراكات مع الجهات المانحة الثنائية والجهات الفاعلة الأخرى في هيئات الأمم المتحدة، سوف يستطلع الصندوق إمكانيات التعاون مع مؤسسة التصدي للتحديات الألفية، التي تقوم الآن بتنفيذ مشروع تنمية ريفية تبلغ تكلفته 72 مليون دولار أمريكي في البلد. ومع أن المشروع يستهدف مجموعة من المزارعين على نطاق صغير، مستوى دخلهم أعلى من غيرهم، فإن كثيراً من استثماراته - من حيث المساعدة التقنية، والخدمات المالية، والبنى التحتية الريفية - يمكن أن تفيد المجموعة التي يستهدفها الصندوق. ومما يُذكر أن للصندوق شراكة قائمة راسخة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تشمل المشاركة في تمويل البرنامج الوطني للتنمية المحلية، واتفاقاً إدارياً لإدارة مبادرات مشروع التنمية الريفية في الإقليم الجنوبي الغربي، والبرنامج الوطني للتنمية الريفية المستدامة، والبرنامج الوطني للتنمية المحلية. واستضاف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى ذلك، البرنامج التجريبي للحضور الميداني في هندوراس. ويتيح تدشين المشروع الذي يدعمه مرفق البيئة العالمية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي سيبدأ قريباً، وهو مرتبط بالبرنامج الوطني للتنمية المحلية، فرصة للشراكة مع مرفق البيئة العالمية،

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارة الموارد الطبيعية والبيئة. وسوف يعزز المشروع إدارة الموارد الطبيعية والتدخل في مناطق من هندوراس لم تكن تصلها خدمات جيدة في الماضي. وسيُمكن أيضاً من التعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني، ومجلس الاتحاد الأوروبي، ووكالات أخرى تعمل في المقاطعات الحدودية والمناطق الساحلية.

64- وفيما يتعلق بشراكات أخرى، لا شك في أن تنفيذ المنحة الإقليمية، المتعلقة باتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية الدومينيكية وأمريكا الوسطى، ستساعد على إقامة صلات أقوى بين الصندوق ومنظمات المزارعين ذات المستويين الثاني والثالث، بما في ذلك المجموعات النسائية التي تنتمي إلى السكان الأصليين. وفيما يتعلق بالمنظمات الأكاديمية والبحثية، سيُوسّع الصندوق علاقته مع مدرسة زامورانو الزراعية، والمركز الدولي لبحوث التنمية، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في موضوع الزراعة. وينبغي أيضاً أن يُعزز الصندوق شراكته مع الائتلاف الدولي للأراضي، نظراً لخبرة الائتلاف في هندوراس، وأهمية المسائل المتعلقة بالأراضي، لاسيما في السياق شبه الإقليمي، وفيما يتعلق بتيسير مشاركة منظمات المزارعين في تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية الدومينيكية وأمريكا الوسطى. وستقام شراكات مع منظمات غير حكومية معنية في تنمية المشروعات الريفية، كمؤسسة تنمية المقاولات الريفية، مثلاً. وسيتم أيضاً تعزيز شراكات في سياق التأهب للكوارث وتخفيف حدتها، بخاصة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استناداً إلى خبرته في أعقاب إعصار ميتش، ولكن أيضاً مع المنظمات غير الحكومية النشطة في هذه المجالات. وسيلتمس الصندوق إقامة شراكات مع القطاع الخاص، مثلاً بأصحاب الأعمال الحرة في سلاسل القيمة المضافة، ومع مقدمي المساعدة التقنية من القطاع الخاص، والبناء على الخبرة المكتسبة أثناء تنفيذ مشروع التنمية الريفية في الإقليم الجنوبي الغربي.

## دال - الاتصالات وإدارة المعرفة

65- ستساهم الأنشطة، التي ستنفذ أثناء برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا، في تحقيق أهداف عمل الشعبة في مجال المعرفة والابتكار. وسوف تساعد الشعبة وحدة تقييم التخطيط والإدارة، المسؤولة عن التنسيق بين الجهات المانحة، في تطوير أدوات ملائمة لتقديم تقارير عن الدروس المستفادة، لا من المشروعات التي يمولها الصندوق فقط، وإنما أيضاً من التدخلات الأخرى، التي تقوم بها منظمات أخرى تعمل في مكافحة الفقر، والوفاء بالاستراتيجية القطرية للحد من الفقر. وسيأتي دعم إدارة المعرفة أيضاً من المبادرات الإقليمية للصندوق، مثل: الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية، وفيدامريكا، وبرنامج تعزيز الإمكانات الإقليمية لمراقبة وتقييم مشروعات تخفيف وطأة الفقر في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وسيولى انتباه محدد لتنظيم المعرفة المكتسبة في التمويل الريفي وبناء قدرات مجموعات المزارعين على تناول المسائل الناتجة عن تحرير التجارة وأثره على أصحاب الحيازات الصغيرة.

## هـ - إطار التمويل بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

66- يستند مبلغ التمويل المتاح من الصندوق أثناء تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إلى المخصصات السنوية المحددة لهذا البرنامج في السنة الأولى. وتشمل هذه المخصصات نسبة الخطورة التي يتعرض لها

المشروع، ودليل تخصيص الموارد الذي وضعته المؤسسة الإنمائية الدولية، والرقم القطري النهائي، ويبلغ نحو 2.13 مليون دولار أمريكي (الجدول 1).

67- يعطي الجدول 2 سيناريوهات تمويل إشارية. إذا تدهور البرنامج القائم وانخفضت درجات الأداء، تنخفض المخصصات الرأسمالية لهندوراس بنسبة 19 في المائة. وبناء على ذلك أيضاً، إذا تحسنت المؤشرات لأكثر من سنتين متتاليتين ترتفع المخصصات الإجمالية بنسبة 12 في المائة.

## الجدول 1

### حساب المخصصات بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للسنة الأولى من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

المؤشر	السنة الأولى لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
<b>درجات القطاع الريفي</b>	
ألف (i)	الإطار السياسي والقانوني للمنظمات الريفية
ألف (ii)	الحوار بين الحكومة والمنظمات الريفية
باء (i)	الوصول إلى الأرض
باء (ii)	الحصول على الماء للزراعة
باء (iii)	الحصول على خدمات البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي
جيم (i)	الشروط التمكينية لتنمية الخدمات المالية الريفية
جيم (ii)	مناخ الاستثمار للأعمال التجارية الريفية
جيم (iii)	الحصول على المدخلات الزراعية والوصول إلى الأسواق
دال (i)	الحصول على التعليم في المناطق الريفية
دال (ii)	التمثيل
هاء (i)	تخصيص الموارد العامة للتنمية الريفية وإدارتها
هاء (ii)	المساءلة والشفافية والفساد في المناطق الريفية
44.03	مجموع الدرجات المجمعّة
3.67	متوسط الدرجات المجمعّة
2.00	تقييم المشروعات المعرضة للمخاطر (2006)
3.91	مؤشر مخصصات الموارد (2005)
2.086	درجة تقييم البلد
المخصصات السنوية (بالدولارات الأمريكية) (2007) 2 127 638	

## الجدول 2

### العلاقة بين مؤشرات الأداء ودرجة تقييم البلد

النسبة المئوية لتغيّر مخصصات البلد بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عن السيناريو الأساسي	درجة تقييم أداء القطاع الريفي (0.3 -/+)	تقييم المشروعات المعرضة للمخاطر (1 -/+)	سيناريو التمويل
19 -	3.37	1	حالة افتراضية منخفضة
0	3.67	2	حالة أساسية
12	3.97	3	حالة افتراضية مرتفعة

## واو - المخاطر وإدارة المخاطر

- 68- يوجد عدد محدود من المخاطر المرتبطة بالتوصل إلى الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وتشير الخبرة المكتسبة أثناء تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية المحلية إلى أنه إذا كانت منطقة المشروع أوسع مما يجب، يكون الانتباه المولى للمستفيدين من المشروع غير كاف. ويؤدي التدخل السياسي في تعيين الموظفين أيضاً إلى وقوع مخاطر على الكفاءة والشفافية.
- 69- وتذكر الاستراتيجية المنقحة للحد من الفقر وجود خطورة ربما تؤثر على تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وهي: الهجرة من الريف إلى المدن. وتتوي الحكومة أن تواجه هذه الخطورة بتنفيذ استراتيجيات تُنوّع الوظائف المتوفرة في الريف وتُشجع على توليد الدخل. ومن بين المخاطر الأخرى في استراتيجية الحد من الفقر عام ضعف البيئة والكوارث الطبيعية.
- 70- فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي 1، توجد خطورة أصيلة مرتبطة بالجدوى الاقتصادية للمبادرات التي تقترحها المجموعات المستفيدة وربحية هذه المبادرات. ويمكن تخفيف إمكانية وقوع الخطورة باستخدام خطط تجارية مدروسة جيداً.
- 71- فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي 2، هناك ثلاث مخاطر يُخشى وقوعها. الخطورة الأولى، تتصل باستعداد مجموعات المزارعين على نطاق صغير والجهات الفاعلة الأخرى في القطاع الخاص لتطوير مشاريع مشتركة والمجازفة في تشكيلها. ويمكن تخفيف حدة هذه الخطورة بإيجاد بيئة تمكينية للشراكات بواسطة حوافز واضحة. وتتعلق الخطورة الثانية باستعداد الوكالات الحكومية للسماح لمنظمات المزارعين بالمشاركة في مبادرات تحرير التجارة وتنفيذ هذه المبادرات. ويمكن تخفيف إمكانية هذه الخطورة بتبادل الخبرات المتصلة بمشاركتهم الفعلية في مفاوضات تحرير التجارة في أماكن أخرى. وتتصل الخطورة الثالثة بالاستعداد السياسي لوضع لوائح جديدة تنص على الوصول إلى الأرض والخدمات المالية. ويمكن لتوفير المعلومات وجهود الدعوة لدى صانعي القرار أن تخفف العوائق التي تعترض اعتماد سياسات وأطر تنظيم لصالح الفقراء.

## COSOP consultation process

### Introduction

As required under the new guidelines for the preparation of COSOPs, COSOP Preparation Mission organized two sets of distinct consultations. During a first mission in July 2006, two consultations were carried out with representatives of small-scale farmers, women and indigenous groups. During a second mission in November 2006, the Preparation Mission organized a consultation with government authorities, representatives of the donor community and non-governmental organizations in the research and development field.

### Consultations with farmer organizations

The consultative workshops were held in Tegucigalpa on 24 July 2006 and in Santa Rosa de Copán on 26 July 2006. A total of 39 representatives of 32 rural organizations and public sector agencies participated in the two events. Government entities also attended. Table 1 below provides a breakdown of participating organizations in the two localities.

**Table 1. Participants in Consultation Process**

Participants	Tegucigalpa		Santa Rosa de Copan		Total	
	Org.	Persons	Org.	Persons	Org.	Persons
<b>Organizations:</b>						
- Second tier	13	15	1	1	14	16
- Grassroots	1	2	14	17	15	19
<b>Sub-total</b>	14	17	15	18	29	35
<b>Public sector</b>	3	4			3	4
<b>Total</b>	<b>17</b>	21	15	18	32	39

### Objectives and Methodology

The main objectives of the consultation process included: (i) determining income-generating initiatives by participating groups by region as well as establishing limitations in this regard; (ii) analysing positive and negative aspects of participation in projects and programs on the part of organizations; and (iii) identifying opportunities inherent in the country's Poverty Reduction Strategy (PRS) in accordance with the strategy's pillars.

A methodology based on discussions within a workshop format was designed so as to be able to respond to the selected objectives. A detailed methodological framework was prepared and the workshops conducted by establishing sub-groups which dealt with each of main points of discussion. These groupings took into account poverty conditions in regions of the country. In Tegucigalpa, participants addressed issues in Western Honduras in Ocotepeque, Copán, Lempira, and Santa Bárbara; Central Honduras in Comayagua, Francisco Morazán and Olancho; finally South Western Honduras in Intibucá, La Paz, Valle and, Choluteca. In the Santa Rosa de Copán Workshop, participants addressed issues present in Copan and Lempira. Participants summarized their conclusions at the end of each workshop and commented on the usefulness of the exercise.

## B. Findings

Information shared by participants has greatly contributed towards an understanding of the perceptions small-scale farmers, women and indigenous groups have in terms of the possibilities they envisage to increase their incomes, the merits and demerits of their involvement in development projects and, above all, their possible insertion in the poverty reduction strategy adopted by the Government and embraced by the international donor community. Findings are reported below along the three main lines of enquiry.

### Main Income Generating Activities

Table 2 below provides information by region based on the priorities assigned to each activity by workshop participants.

**Table 2. Principal income generating activities  
Eastern, Central and South Eastern Regions**

<b>Eastern region</b> (Ocotepeque, Copán, Lempira, Santa Bárbara)	<b>Central region</b> (Comayagua, Francisco. Morazán, Olancho)	<b>SOUTH EASTERN REGION</b>	
		<b>Valle-Choluteca</b>	<b>La Paz – Intibucá</b>
Coffee	Coffee	Melon and watermelon	Coffee
Livestock	Basic grains	Shrimp farming	Vegetables
Sugarcane	Livestock	Beekeeping	Fruits
Vegetables		Brazil nuts	Remittances
Basic grains		Sea salt	Livestock

Principal activities identified include: coffee, livestock, vegetables/fruits and basic grains, which continue to be the principal agricultural activities in the selected areas. Of note however, is the difference in importance attached by participants from the Valle and Choluteca Departments where participants underlined the relevancy of export-oriented production where they are involved either by selling their production to export firms or are employed by these firms on a seasonal basis.

Activities such as processing, rural tourism and remittances were not identified as significant although in some areas these activities were included among the ten most important. These are implemented by larger scale producers and other local entrepreneurs. It was noted that basic grains were identified as a priority in the South Eastern and Central regions due to low profitability and the fact that this productive activity was more significant in the context of food security.

Participants identified a number of restrictions in terms of increasing their income including: (i) limited access to credit and markets, technical assistance, marketing and entrepreneurial management; (ii) low technological levels in terms of the use of seeds and equipment; (iii) lack of participation in decision-making processes; (iv) non-existence of strategies and policies for priority areas; and (v) scarce value addition due to lack of packaging, certifications and brand registration. These restrictions are associated with problems traditionally identified by rural organizations. Representatives of second tier organizations linked to export markets indicated that main limitations were found in terms of marketing and transformation processes rather than technical

assistance and credit as this was being provided by the exporting companies. The need for enhancing negotiating capacities and enforcement of contracts was suggested.

### **Participation in Programmes and Projects**

In order to improve impact of development projects and programmes, participants stated that it was important to get to know the points of views of rural organizations in terms of the positive results achieved as well as to discuss issues which have had a negative impact which would require rethinking.

National organizations considered that capacity building was the main positive result in the implementation of programs and projects as it allowed them to respond to the demands placed on them by their grass root organizations going further than their traditional role of pursuing economic and social demands by their members. Programs and projects have allowed them to consolidate and strengthen their organizations and create limited spaces for political dialogue with different stakeholders.

Local organizations also stressed the importance of capacity building in technical, administrative and financial domains. Local organizations also identified as positive the strengthening of technical, administrative and financial activities as well as assistance provided for construction of infrastructure and the provision of services to address the needs of the poor who they serve directly. These organizations have gained experience in farmer to farmer provision of technical assistance services which respond to the demand for assistance by local producers and have developed local financial schemes including the provision of seed capital; training and savings mobilizations. They are able, although in a limited scale, to finance multiple activities.

National leadership representatives highlighted their capacity to negotiate and manage issues at higher levels, while local organizations tended to privilege the fact that they are able to provide practical solutions to problems faced by their members and to try to solve problems which are closer to member realities.

Participants suggested that future projects and programs should aim at: (i) building organizational technical and investment capacity including use of new technologies such as the Internet and informatics; (ii) developing micro-enterprises and provision of training in management and administration; (iii) assisting in improving branding, certifications and registration of products and processes; (iv) establishing strategic and financial alliances with service providers; (v) responding to farmer demands and include the participation of potential beneficiaries in the formulation and implementation of projects; (vi) channelling resources to beneficiaries who have reached acceptable technical and managerial competencies; (vii) recognizing capacity of local producers to provide technical assistance services to other community members; (viii) supporting the establishment of a network for purchasing inputs in the Eastern region; and (ix) providing equal opportunities to all cooperatives taking into account gender dimensions.

### **Opportunities Present in the Poverty Reduction Strategy**

The Honduras PRS was formulated with the full participation of civil society with the aim of developing a sense of ownership to ensure sustainability in the long run. The participatory process took place between January 2000 and May 2001 in which more than 3 500 organizations expressed their views. However, participants in both workshops indicated that although they had been consulted, many had not had access to the final document and those who had indicated they had not read the document.

Bearing in mind the need to align IFAD's intervention with the country's PRS, the consultation process included a discussion on the strategy. Participants were asked to

analyze the opportunities included in the PRSP for improving their livelihoods. Discussions centered on the strategic objectives included under Pillar II under the heading of Reducing Rural Poverty. The following objectives were discussed:

1. Equity and land tenure security;
2. Sustainable development in priority areas;
3. Competitiveness of the rural economy; and
4. Social conditions in rural areas.

### **Improving equity and security of land tenure.**

Workshop participants concluded that access to land and land tenure security was key to development in rural areas. The equity concept used in the PRS context was highly valued as it means giving women access to land directly and under equal conditions with men. Land titling in the name of both partners will be compulsory and include adoption of a land adjudication policy in favour of women. Equally, national organizations present highlighted the importance of adjudicating land to indigenous communities while local organizations emphasized the importance of converting community titles in individual titles. Introducing modifications to present legislation principally to the Agricultural Modernization Law was considered indispensable. Availability of sufficient financial resources was identified as a prerequisite for implementing a land purchasing program and demarcation of community and individual land parcels was given great importance. Strengthening adjudication, titling and clear establishment of property rights will provide an opportunity for rural inhabitant to possess information on institutional processes, recognizing the importance of property titles and moving ahead with the respective procedures. Efforts to ensure land tenure security will have a direct impact on personal and family security which should be accompanied by credit and technical assistance to further production based on real guarantees on the part of small-scale producers. Regional cooperatives and municipal savings and loans agencies, who now face difficulties for the lack of collateral, will consider this as an opportunity to reduce levels of non-payment.

The demarcation of communal and individual land parcels according to representatives of local organizations should be undertaken in agreement between neighbours and only when these agreements are reached adjustments could be made in order to ensure that taxation is carried out in accordance with the dimension of each land parcel.

### **Sustainable development in priority areas**

Representatives of national organizations privileged the strengthening of the National Programme for Sustainable Rural Development (PRONADERS), development of transformation and value adding projects and all activities which may contribute to poverty reduction. Representatives of local organizations emphasized the promotion of agro-forestry projects and off-farm income generation activities. PRONADERS, according to all participants, should support coordination of activities with organizations involved in development and could cover the whole country making use of an existing development delivery system and capacity.

It was pointed out that projects in border areas should be considered especially bi-national initiatives. Participants stressed that in these types of projects, accountability and joint work with local authorities, Government agencies and local organizations was essential.

Agro-forestry should be undertaken at local level which will require adaptation and enforcement of legal frameworks such as the Territorial Reordering and Forestry Control and Management laws. Efforts should also be made to provide training in sustainable use



of natural resources, species diversification and development of management systems through which project participants could obtain environmental and economic benefits

Although participants recognized that increased off-farm activities result in better family incomes and that in order to accomplish this it will be necessary to have better market opportunities, the subject was not fully comprehended by participants as off-farm activities are many. Not having a clear idea of which type of activity should be supported made it difficult for them to prioritise among them.

### **Improving the competitiveness of the rural economy**

Participants considered that the development of agricultural value chains is an opportunity to improve competitiveness bearing in mind that some organizations have the capacity in terms of production credibility and transparency and potential clients in at least 90 percent of all rural areas which will allow them to establish the necessary linkages to succeed in this type of endeavour. They recognized however, that they will require information and training for the preparation of proposals, technical assistance and advisory services on how to link their production to markets.

Development of appropriate technologies for maintenance of rural roads was underlined which will also require provision of technical and financial assistance for its wide dissemination. Participants of the Tegucigalpa workshop stated that it will be necessary to ensure that demand for services was adequately funded through the Road Infrastructure Fund of the Ministry of Public Works and Transport which in turn would require political lobbying in Congress.

Supporting the construction of small scale irrigation will enhance competitiveness if consideration is given to the provision of technical training and management of natural resources as well as guaranteed access to markets. Participants further stated that infrastructure should be built in limited geographical areas using local technologies. The importance of rural electrification was stressed and a proposal made for the creation of a fund to assist in the establishment of small hydroelectric plants which could later lead to the creation of small enterprises which use electricity in their development.

Concerning support services for development of economic activities participants underlined the importance of financial, extension/research services as well as animal and plant health services.

In terms of **financial services**, participants suggested strengthening local financial services by supporting organizations, equipment and capitalization of Rural Savings and Loans institutions or *Cajas Rurales*. Accessing State credit lines was a possibility which should be explored. Participants indicated that they had the experience in managing trust funds and their own savings noting that the high demands surpasses the present financial and management capacity of the *Cajas Rurales*.

The provision of **technical assistance and research services** requires technical and financial support for the establishment of micro-enterprises and of technical units within the organizations so as to enable them to provide the required services. Participants in Santa Rosa indicated that there was an important number of producers trained and with experience who could provide services in several areas including development with a gender perspective.

Concerning **animal and plant health services** participants proposed the creation of community enterprises that could provide the services including the establishment of stores for the sale of veterinary products and chemicals while at the same time implementing animal and plant health campaigns.

### **Social conditions in rural areas.**

Participants in both workshops expressed their interest in the development of rural housing projects and in expanding coverage of potable water and sanitation. In this context they stressed the need for adequate housing which will contribute to better living conditions. Concerning vegetable home gardens they stated this as an important mechanism for ensuring food security. This should be supported by private and public entities that should develop integrated land parcels especially targeted at rural women. With respect to the use of food aid national organizations felt that these resources should be channelled through local governments and that the central government agency responsible for these programmes should recognize grass root organizations in order for them to coordinate these projects directly with intervention by second or third tier organizations.

### **Conclusions and Recommendations**

The following conclusions can be extracted from the consultation process

- Representatives of national and local organizations appreciated being consulted as their voices were seldom heard. They noted that the review of the PRS allowed them to better understand government approaches
- The dichotomy of export oriented and contract agriculture and that of small-scale producers in hillside areas remains and the former will gain ground as free trade agreements materialize
- Small-scale farmers in poorer areas had a poor understanding of off-farm activities and were hardly involved
- Limitations for increasing income by small-scale farmers included issues identified in the past such as lack of access to land, credit and technology while representatives of second tier organizations underlined the importance of building negotiating capacities and enforcement of contracts
- Programs and projects in favour of the rural poor and small-scale farmers should be designed with the full participation and involvement of representative organizations
- Capacity building has been the main contribution of development programs and projects. For second tier organizations participation in policy dialogue, although limited, was crucial. Grass root organizations have gained experience in farmer-to-farmer training and will be able to deepen this approach
- The PRS should be translated into: (a) ensuring equity in land acquisition and ensuring land security and access including reform to existing legislation; (b) strengthening PRONADERS and improving delivery mechanism in consultation with civil society; (c) implementing projects in border zones of a bi-national character with involvement of all stakeholders; (d) adapting legal frameworks for agro-forestry activities; (e) providing technical assistance and training for developing of value adding and transformation processes; (f) considering community involvement through the creation of micro-enterprises for road maintenance; (g) implementing small-scale irrigation and rural electrification programs and projects; (h) strengthening rural financial services including the rural savings and loans associations approach; (i) establishing micro-enterprises at the local level for the provision of technical assistance services; (j) creating community enterprises for animal and plant health services; (k) furthering rural housing projects and expanding coverage of potable water and sanitation; and (l) channelling food aid through local governments with the participation of grass root organizations.

## **Consultation with Government authorities, the donor community and non-governmental organizations**

### **Background**

The consultation with government authorities, the donor community and NGOs was held on 2 November 2006 with the assistance of UPEG and CABEI. Government representatives included high level Officials responsible for implementation of the PRS and SAG, while the donor community was represented by the World Bank, the United Nations Food and Agriculture Organization (FAO), the Inter-American Institute for Cooperation on Agriculture (IICA). Among NGOs including research organizations were the Zamorano Agricultural School and Foundation for Entrepreneurial Rural Development (FUNDER). During the meeting, the Mission Leader presented the initial findings and proposals for the COSOP which were then discussed with the participants.

### **Findings**

**Government authorities** indicated that the GOH is firmly committed to the implementation of the PRS. A revised PRS document is being finalized which identifies 13 goals with their respective indicators activities and products based on a results management framework. Officials responsible for PRS implementation stated that a recent evaluation of progress achieved showed that its objectives have not been reached and that poverty levels have not improved significantly probably due to the fact that main structural questions were not being considered. The situation has changed since the initial document was prepared in 2001 and a number of lessons are being learnt including the need to: (a) provide for better geographical and beneficiary targeting; (b) pursue a more integrated developmental approach; c) further decentralization and participation including financial and responsibility transfers; (d) use of zoning in order to benefit from comparative advantages in agricultural and non-agricultural conditions; (e) consider the provision of access to natural, human, social and financial assets based on the livelihoods approach; (f) emphasize human development as pivotal; (g) forge alliances and build on complementary actions with other government and donor community initiatives; (h) consider risk factors such occurrence of natural disasters. Non-focused and dispersed interventions were hindering progress towards achievement of PRS goals. The need to consider integral development was underlined. At the time there are more than 350 project implementation units which have resulted in weakening institutional strengthening processes.

Agricultural sector authorities stated that the recently approved Strategic and Operational Plan for the agro-forestry sector will contribute towards harmonization and alignment of sector activities with the main PRS goals and those new organizational arrangements for SAG and other agencies will also contribute in reaching the purpose of harmonization and alignment. The Agricultural Development Council (CODA) was being strengthened and an agro-forestry consensus building space was being reinforced represented by a *Mesa Agro Forestal*.

Projects have until now tried to fulfil too many objectives without concentrating on growth drivers, linked to markets together with provision of technologies and financing mechanisms linked with the private sector.

**Donor representatives** concurred with the appreciations made by the government authorities. Additionally, they indicated that government strategies and plans are ways by which demands are expressed but it is now necessary to address the supply issue by having a clear knowledge of who is doing what. It is necessary to clearly define a scenario for interventions so as to allow each donor to fill in the gaps in terms of cooperation and complementary activities. It was pointed out that there is no efficient

mechanism in place aimed at establishing linkages between projects and donors neither are there mechanism for systematizing experiences and ensuring feedback that will allow for adapting implementation to changing situations.

**NGO representatives** ascertained that citizenship is extremely weak in rural areas with youths being excluded from the development process with limited opportunities to access financial support or employment. They underlined the importance of ensuring complementarity between numerous activities and initiatives taking into account the heterogeneous nature of conditions in the nearly 21 agricultural and economic spheres in Honduras. Interventions are based on political and administrative boundaries rather than on economic development potential. There is now growing recognition that project implementing units do not share a minimum common understanding on development concepts and approaches.

### **C. Conclusions and Recommendations**

The consultation concluded and recommended that:

- Projects should be designed taking into account the PRS and the Sector Strategic and Operational Plan.
- Goals and indicators should be clearly identified by way of a baseline and be measured periodically.
- New interventions should consider municipalities and grouping of local governments
- Projects should deepen their support to service providers.
- Beneficiaries should be seen in the context of their communities and vertical and horizontal linkages in search of employment generation.
- Special attention should be paid to building and increasing assets in the context of a livelihoods approach and aim at establishing an enabling environment.
- Sustainability should be considered at the outset and assumed by all stakeholders.
- Alliances and information sharing is paramount and mechanisms to measure progress and ensure feedback should be implemented.
- Flexibility in project implementation is crucial to ensure success and impact.
- A multi-sector committee at government level should be established to ensure coordination, monitoring and evaluation.
- Interventions should consider youths by strengthening their skills and knowledge to take advantage of market opportunities jointly with schools, colleges and church organizations.
- Project evaluation mechanism should be revisited and an independent Observatory established to measure impacts.
- Project staffs should understand new rural development approaches and be trained accordingly and
- Integral development approaches including territorial development should provide a framework for implementation of development initiatives taking into account regional disparities, willingness on the part of stakeholders to participate and the use of new and improved development communication approaches.

## Country economic background

### HONDURAS

<b>Land area (km<sup>2</sup> thousand) 2004 1/</b>	112	<b>Land Use</b>	
<b>Total population (million) 2004 1/</b>	7.05	Arable land as % of land area 2004 1/	10 a/
<b>Population density (people per km<sup>2</sup>) 2004 1/</b>	63	Forest area as % of total land area 2004 1/	n/a
<b>Local currency</b>	Lempira (HNL)	Irrigated land as % of cropland 2004 1/	6 a/
<b>Social Indicators</b>		<b>GNI per capita (US\$) 2004 1/</b>	1 040
Population (average annual population growth rate) 1998-2004 1/	2.4	<b>GDP per capita growth (annual %) 2004 1/</b>	2.3
Crude birth rate (per thousand people) 2004 1/	29	<b>Inflation, consumer prices (annual %) 2004 1/</b>	8
Crude death rate (per thousand people) 2004 1/	6	<b>Exchange rate: US\$ 1 =</b>	HNL 0.05293
Infant mortality rate (per thousand live births) 2004 1/	31	<b>Economic Indicators</b>	
Life expectancy at birth (years) 2004 1/	68	GDP (US\$ million) 2004 1/	7 371
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a	GDP growth (annual %) 1/	
Poor as % of total rural population 1/	n/a	2003	3.5
Total labour force (million) 2004 1/	3.00	2004	4.6
Female labour force as % of total 2004 1/	37	Sectoral distribution of GDP 2004 1/	
<b>Education</b>		% agriculture	14 a/
School enrolment, primary (% gross) 2004 1/	118	% industry	31 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2004 1/	20	% manufacturing	20 a/
<b>Nutrition</b>		% services	55 a/
Daily calorie supply per capita	n/a	Consumption 2004 1/	
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2004 2/	29 a/	General government final consumption expenditure (as % of GDP)	14 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2004 2/	17 a/	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	74 a/
<b>Health</b>		Gross domestic savings (as % of GDP)	12 a/
Health expenditure, total (as % of GDP) 2004 1/	7 a/	<b>Balance of Payments (US\$ million)</b>	
Physicians (per thousand people)	n/a	Merchandise exports 2004 1/	1 537
Population using improved water sources (%) 2002 2/	90	Merchandise imports 2004 1/	3 916
Population with access to essential drugs (%) 2/	n/a	Balance of merchandise trade	-2 379
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 2/	68	Current account balances (US\$ million)	
<b>Agriculture and Food</b>		before official transfers 2004 1/	-1 772
Food imports (% of merchandise imports) 2004 1/	16 a/	after official transfers 2004 1/	-413
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2004 1/	470 a/	Foreign direct investment, net 2004 1/	293
Food production index (1999-01=100) 2004 1/	111	<b>Government Finance</b>	
Cereal yield (kg per ha) 2004 1/	295	Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2004 1/	n/a
		Total expenditure (% of GDP) 2004 1/	n/a
		Total external debt (US\$ million) 2004 1/	6 332
		Present value of debt (as % of GNI) 2004 1/	38
		Total debt service (% of exports of goods and services) 2004 1/	8
		Lending interest rate (%) 2004 1/	20
		Deposit interest rate (%) 2004 1/	11

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2006

2/ UNDP, *Human Development Report*, 2005

## COSOP results management framework

<p><b>Country strategy alignment Poverty Reduction Strategy and Targets</b> <b>PRS Objective: Improving the competitiveness of the rural small economy</b> Increase production and improve the efficiency and competitiveness of small rural producers</p> <p><b>Baseline data</b> Rural per capita income: US\$801 in 2004 Child malnutrition 37.8 per cent in 1996</p> <p><b>Target</b> 10 per cent increase in rural per capita income by 2010 (INE- ENCOVI)</p>	<p><b>Strategic objectives</b> <b>SO 1 Income generation</b> Improving on-farm and off-farm income generating opportunities for the rural poor</p> <p><b>SO 2 Capacity Building</b> Improving the organizational capacities and bargaining power of rural poor and their organizations with special attention to women and indigenous people</p>	<p><b>Key results Outcome that IFAD Expects to Influence</b></p> <p>10 per cent increase in rural per capita income in IFAD project areas<sup>1</sup></p> <p>10 per cent increase in volume of high value agricultural products and products of micro-enterprises placed in the national and foreign markets</p> <p>20 per cent increase in the number of beneficiary groups including women's groups with access to formal rural financial services in IFAD funded project area</p> <p>20 per cent increase of formal commercial and business relations established between rural poor producers and commercial entrepreneurs</p> <p>15 per cent increase in number of regularized rural properties in IFAD project area At least one ecological and cultural heritage projects implemented according to development plans of indigenous people</p>	<p><b>Milestone indicators</b></p> <p>Business plans implemented by organized groups small- scale entrepreneurs.</p> <p>Increased number of agricultural and non agricultural SMEs linked to markets</p> <p>Saving and credit holders with improve financial asset management</p> <p>Rural poor producers have improved negation and management capacities</p> <p>Beneficiaries access to land registrations facilities.</p> <p>Development plan for indigenous people elaborated</p>	<p><b>Institutional/Policy objectives</b> <b>Policy dialogue agenda</b></p> <p>Built partnership in regularization of rural land parcels and improving equity and security in land access (WB and IDB)</p> <p>Operationalization of GOH and SAG strategy to reorient public sector institutions and build public-private partnership</p> <p>Conductive regulatory framework to facilitate arrangements for joint ventures between small-scale producers and commercial entrepreneurs</p> <p>Regulatory framework for operations of saving and loans mechanisms</p> <p>Participation of farmer organizations in agricultural sector commissions and government forums</p>

<sup>1</sup> IFAD funded programme area (new intervention and on-going projects) municipalities )

## Previous COSOP results management framework

	STATUS AT COSOP DESIGN	STATUS AT COMPLETION	LESSONS LEARNED
<p><b>A Country Strategic Goals:</b> Master Plan for National Reconstruction and Transformation.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>Sustainable rural development through investments policies, employment and income generation.</li> <li>Human capital policies focused on improving education health and health care.</li> <li>Protection and compensation social policies towards the most vulnerable groups.</li> </ul>	<p><b>Economy</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>GDP per capita US\$730</li> <li>GDP growth rate 2.9 per cent (1998)</li> <li>External debt as percentage of GDP 73.8 per cent</li> <li>Consumer prices 15.6 per cent</li> <li>Contribution of agriculture to GDP 27 per cent</li> <li>Agricultural employment 42 per cent</li> </ul> <p><b>Poverty (1989/99)</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>National Poverty: 52.5 per cent</li> <li>Rural Poverty: 71.2 per cent</li> <li>Urban Poverty: 28.6 per cent</li> <li>Extreme Poverty: 25.1</li> </ul>	<p><b>Economy</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>GDP per capita (2004) US\$1,040</li> <li>GDP growth rate 3.1 per cent (1995-2003)</li> <li>External debt as per cent of GDP 84.9 per cent</li> <li>Consumer prices 8 per cent</li> <li>Contribution of agriculture to GDP 23.2 per cent</li> <li>Agricultural employment 35 per cent</li> </ul> <p><b>Poverty (2004)</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>National Poverty: 50.7 per cent</li> <li>Rural Poverty: 70.4 per cent</li> <li>Urban Poverty: 29.5 per cent</li> <li>Extreme Poverty: 23.7</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Lack of progress on poverty reduction can partly be explained by combined effects of stagnant GDP growth and the economy's vulnerability and exposure to external shocks and unexpected natural disasters.</li> <li>The economy needs to raise its growth rate to at least 5-6 per cent per year which will reduce the Gini income distribution by 10 per cent. Higher growth rates must be accompanied by accelerated productivity growth in all economic sectors, but particularly in the rural sector where much of the poor are located.</li> </ul>
<p><b>B. COSOP Strategic Objectives:</b></p>			
<p><b>Strategic objective 1</b> Supporting income generation activities, promoting employment opportunities for the rural population in agriculture and non-agricultural activities, as well as through diversification and access to new markets.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Need to include a financing instrument to help provide rural services and investments in infrastructure on a demand basis.</li> <li>Need to expand coverage of IFAD interventions in hillside areas to include small-scale farmers, landless peasants and indigenous and Afro descendant communities.</li> </ul>	<p>PRONADEL reached 18 637 beneficiaries through demand driven investment projects: 218 in agriculture, 173 poultry, 87 beekeeping, 153 livestock, 161 small-scale irrigation and 45 other projects for a total of 131.75 million Lempiras.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>(a) Lack of clarity on the part of government in terms of the spheres of influence of SAG and PRONADERS in relation to the projects;</li> <li>(b) centralized project implementation and lack of a comprehensive implementation approach;</li> <li>(c) politicization in appointments, slow execution and lack of transparency;</li> <li>(d) difficulties in identifying beneficiary demands;</li> <li>(e) scant attention paid to the needs of rural women and indigenous groups;</li> <li>(f) loss of control on investment due to too wide geographical coverage;</li> <li>(g) diffused roles and responsibilities among many actors involved in implementation; and</li> <li>(h) poor monitoring with too much emphasis in meeting set targets rather than evaluating by impact results.</li> </ul>
<p><b>Strategic objective 2</b> Improving the management of the natural resources base of small hillside farmers to reduce environmental deterioration and promote environmental sustainability.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Need to reduce environmental deterioration by making sound use of natural resources: soil water and forests.</li> </ul>		
<p><b>Strategic objective 3</b> Supporting introduction of new and innovative financial institutions.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Need to expand financial services to meet existing demand and deepen alternative rural financing.</li> </ul>		
<p><b>Strategic objective 4</b> Improving human capital resources by: (i) providing education and training in productive activities, marketing</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Need to develop capacity of beneficiary groups through all encompassing technical assistance.</li> </ul>		

and management; (ii) supporting the improvement of the nutritional status of the rural population through strategic partnerships and increasing the production levels of basic grains and other food staples.	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Need to ensure food self sufficiency and improve nutritional levels.</li> </ul>		
<b>C. IFAD operations</b>	<b>STATUS AT COSOP DESIGN</b>	<b>STATUS AT COMPLETION</b>	<b>LESSONS LEARNED</b>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Ongoing. Rural Development Project in the Central Eastern Region (PRODERCO)</li> <li>• Proposed: <ul style="list-style-type: none"> <li>-Rural Investment Fund Project (FONADERS II)</li> <li>-Small-scale irrigation, agricultural diversification and support for the establishment of a production and environmental services market in hillside areas</li> <li>-Rural Financial System</li> </ul> </li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Closed. Rural Development Project in the Central Eastern Region (PRODERCO).</li> <li>• Ongoing <ul style="list-style-type: none"> <li>-National Program for Local Development (PRONADEL)</li> <li>-National Fund for Sustainable Rural Development Project (FONADERS)</li> </ul> </li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Planning for a five year project implementation period during COSOP formulation should be reassessed.</li> </ul>
<b>D. IFAD performance</b>			
<b>Policy dialogue</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Institute institutional coordination to plan and implement development initiatives.</li> <li>• Create adequate mechanisms to ensure that benefits from sustainable management of natural resources provide income opportunities to the rural poor.</li> <li>• Reduce protection and fiscal policies whose effects reduce the income generated by certain agricultural products and restrict crop diversification.</li> <li>• Search for viable solutions to land tenure issues especially for women and indigenous groups.</li> <li>• Develop instruments for improvement and maintenance of infrastructure in rural areas.</li> <li>• Implement adequate financial services which are accessible to the rural poor.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• IFAD appointed a FPM for Honduras and Nicaragua. At closure the FPM only covered Nicaragua.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• IFAD should increase its country presence so it can participate more actively in policy dialogue in consultation with other donors.</li> </ul>
<b>Partnerships</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Strengthen partnership with SAG as a main partner for rural development and poverty alleviation.</li> <li>• Deepen partnerships with other donors especially in the context of aid efforts after Hurricane Mitch.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• SAG continues to be IFAD's strongest partner. GOH decision in this regard confirmed during RB-COSOP preparation.</li> <li>• Donor coordination has been strengthened. Formation of the Group of 16 donors and several sub groups.</li> <li>• IFAD presence was heightened through FPM.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Although SAG continues to be the lead agency, political issues between SAG and PRONADERS hinder adoption of a coherent rural development policy.</li> <li>• Establishment of donor coordination mechanism contribute to alignment but delays in adoption of government policies conspires against better results.</li> </ul>



			<ul style="list-style-type: none"> <li>Responsibilities of FPM need to be better defined, their status clarified and operational funds provided.</li> </ul>
<b>Portfolio performance</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Existing portfolio generally performed satisfactorily with room for improvement</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Progress in implementation of the PRONADEL project is mostly on target while progress in meeting development objectives is substantially below target.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Need for Government to clarify roles of agencies involved in rural development</li> <li>Need to decentralize implementation of projects.</li> <li>Need to reduce geographic coverage.</li> <li>Need to establish high operational standards at the outset.</li> <li>Need to design impact monitoring systems.</li> </ul>

## CPE Agreement at completion point

### Introduction

Although the evaluation of the IFAD portfolio in Honduras dates from 1996, it seems appropriate to reflect in the preparation of the present COSOP some of the findings of the portfolio evaluation. It must be recognized that this early portfolio evaluation was prepared long time before adoption by IFAD of a framework for evaluation and the requirement for agreements at completion point. The decision to select Honduras as the first Latin American country in which IFAD should analyse and synthesize its experience was arrived at taking into account the importance of rural poverty in Honduras and the relevance of IFAD's experience in the country for the rest of Central America, where IFAD had been financing a considerable number of projects.

In 1979, a Special Programming Mission established the basis for future operations in the country. The following projects were covered by the CPE: (i) Rural Development Program for the Western Region (PRODERO-Loan 028-HO approved in December 1979); (ii) Integrated Rural Development Project of Santa Barbara (PRODESBA-Loan 099-HO approved in September 1982); (iii) Integrated Rural Development Project of Intibucá-La Paz (Loan 203-HO approved in April 1987); and (iv) Rural Development Plan for the Western Region (PLANDERO-Loan 336-HO approved in September 1993). The total original cost of these four projects was approximately: US\$84.7 million, with IFAD contributing approximately US\$34.6 million. The Government of Honduras allocated resources to the projects for an equivalent of 20 per cent of the total cost and other international or bilateral financial institutions (IDB, CABEI, KfW, OPEC, and UNDP) contributed the remainder. As a result of partial loan cancellations, the effective contribution of the Fund was estimated to be approximately US\$24.6 million (DEG 20.7 million).

The COSOP preparation Mission, considering that the CPE had been carried out ten years ago, convened a meeting of staff who had participated in the implementation of projects covered by the CPE and those who participated in the implementation of the new projects which came on stream. The conclusions of the working session are reflected in Section IV below.

## II. FINDINGS

The portfolio evaluation concluded that:

**Area development projects had played an important historical role in certain areas of the country. However, their influence in the struggle against rural poverty at a national level had been limited.** The four projects were area development projects, located in zones of greatest rural poverty as well as in border areas. This enabled them to have positive geo-political effects by acting as social security valves, but they had only a limited effect on increasing earnings for the target population.

**Increasing production and productivity had been limited due to a number of factors including: (a) Availability of agricultural technology was overestimated especially for cereals.** Increases in production and earnings of the target population had not been up to expectations. Something similar happened with the soil conservation technologies which were advocated. With a few exceptions, these required intensive labour inputs and were therefore not adopted or were not sustainable. The limited agricultural potential of project areas meant that farmers had to dedicate more time to maintenance and had less time for conservation work and **(b) Estimates of agricultural yield and loan disbursements were unrealistic.** Project design assumed that within a five-year period yields will greatly increase and that this will

require loans for the rural poor at levels much higher than those which were actually demanded. One of the reasons for such unrealistic estimates was that traditional economic evaluation techniques were used in the design process. The critical values of the parameters such as the internal rate of return were expected to be similar to those reached in traditional projects, although neither the distribution effects foreseen for this type of project, directed towards fighting rural poverty nor environmental effects were explicitly included.

**Working with groups had saved costs and increased coverage but building social capital by supporting new groups was important.** Projects working with existing groups showed better results than when groups had to be organised by the projects. However, it was suggested, that projects should also cooperate in organising and gradually training new groups. This should be done not only with a view to using the groups to implement projects but also because the formation of such groups helps in building social capital.

**The situation of indigenous people and landless peasants had not been addressed.** The projects did not focus their attention on indigenous populations as a target group warranting special attention. The CPE emphasized the need to ensure that new projects involving indigenous populations take into account their local political organisation as well as the implications that their customs and cultural-religious beliefs have in the design and implementation of project activities. Project components were not orientated towards landless populations or towards those who do not hold the title to the land, which represent a significant part of the rural poor. To include the landless population and interventions in the land market could be instrumental in the struggle against poverty.

**Too much emphasis was given to placing credit funds.** Projects assigned a dominant role to credit in the operational strategy. One of the main indicators used to measure the advance of the projects was the level of placements reached, while other equally important aspects were ignored. Even technical assistance was subjected to credit, which meant that technical assistance as an independent tool for improving the situation of the target population was not fully developed. The fact was not recognised that credit might be neither useful nor necessary for many individuals or organizations

**Monitoring and evaluation systems had not performed satisfactorily.** Analysis carried out indicated that non-performance resulted from the merger of the monitoring function with the evaluation function within a single administrative unit. These units were requested to be at the same time independent from project management, for the sake of evaluation, and to strongly support project management. These were inconsistent requirements and the actual experience was highly conflictive. Projects did not allow for enough beneficiary participation in the monitoring and evaluation system thus restricting the possibility to incorporate the voice of the rural poor in the implementation process.

**Adequate project supervision had not been satisfactory.** It was established that supervision had been affected by communication gaps between IFAD and the Cooperating Institutions.

### III. RECOMMENDATIONS

The CPE made a number of recommendations. The most significant include the need to:

- Undertake careful analysis of macro-economic and sector policies with the view to opening up dialogue on rural development policies with Government and other stakeholders.

- Open up a dialogue on rural development policy with the Government and other stakeholders for developing programmes and projects with greater impact at national level.
- Consider supporting national programmes focused on specific questions such as management of small watersheds, land acquisition by the rural poor, indigenous populations, rural women, generation and transfer of technology, agro-forestry and grazing systems and rural financing.
- Clarify and deepen the definition of beneficiaries as these are a heterogeneous group with very different levels of access to means of production (land, knowledge, capital, labour) and they all have different needs, even though they all fall under IFAD's definition of rural poor. The different types of beneficiaries for each project should be made explicit including a gender differentiation. The strategies and activities proposed for each type of beneficiary should be clearly established indicating who will benefit from which type of action and how benefits will be shared among the target population. The needs of ethnic communities should be explicitly identified in all documents.
- Take explicit measures to address the needs of landless peasants as there is a large demand for land on the part of the landless and that successful direct buying mechanisms have been set up with the support of local intermediaries.
- Widen the dimension of technical assistance so as to include technical support for management and administration of small agricultural industries and agro-industries as well as for product marketing and for improved vertical integration in productive activities.
- Reflect more adequately the needs of a rural financing system and envisage mobilizing rural savings and giving greater sustainability to institutions which give credit services, thereby increasing their responsibilities to include a wide range of rural financing services.
- Improve analysis of how peasant markets work and address commercialization of agricultural and other products which are a bottleneck for development strategies based on increased production and income generation.
- Study agricultural diversification based on the lack of development potential for basic cereals and give special consideration to non-agricultural income generation activities such as rural micro enterprises and other off-farm initiatives.
- Use innovative social cost benefit analysis including poverty alleviation effects rather than conventional yield and credit demand estimates.

#### **IV. RECENT FINDINGS AND CONCLUSIONS**

During the working session organized by the COSOP Mission participants addressed most of the issues earlier highlighted by the CPE and deepened the understanding on identified issues and made additional suggestions.

Concerning **technology transfer issues** participants concluded that there are agricultural technologies available but that these are not suited to specific types of producers and that in the future these technologies should be disseminated and introduced based on the characteristics of the target populations taking into account their physical, social, natural, human and financial assets. It was recommended that service providers such as Rural Development Enterprises (EDR) need constant training and updating in production techniques, extension methodologies and communications for development.

In relation to **credit and financial services issues, participants** concluded that IFAD has been an innovator by evolving from agricultural credit to other approaches including

saving and loans groups such as rural savings and loans associations and local development funds. Notwithstanding, suggestions were made to introduce stronger advisory services and monitoring and evaluation mechanisms to avoid negative effects such as paternalism, non-payment culture and organizational weaknesses. It was suggested that rural savings and loans associations should be linked to the formal banking system and be subject to supervision. The remittances issue, which has become increasingly important since the CPE, should be taken into consideration and ways should be found to promote their use for savings and productive investment.

With respect to **land tenure issues** participants indicated that IFAD's involvement has been limited to facilitating the legal requirements for land registration. However, IFAD should consider more comprehensive interventions to include land purchasing and social and productive development of landholders. On **marketing** support participants stated that IFAD's involvement is limited and should be further developed. Regarding **non-agricultural employment**, there was agreement on the need to include specific actions during project design so as to include support for rural tourism, processing, transformation and services.

The working session paid considerable attention to **project approaches sustainability and knowledge management**. Participants suggested that projects should be implemented in concentrated geographical areas and with clearly identified target groups involving a limited number of families at lower costs and longer implementation periods. In terms of sustainability participants indicated that this should be reflected in the design and reaffirmed during the first year of project implementation jointly with a territorial project management group which should include beneficiaries, local governments, research groups and the local public sector entities. Participants stressed the need for IFAD to strengthen its knowledge management approach and establish deeper linkages between projects operating in the same country and the sub-region.

The working session discussed in depth **targeting, project management, monitoring, evaluation and supervision issues**. Participants stated that **gender aspects** were incorporated in the PROSOC project successfully and progress was achieved with important changes taking place with respect to the participation of rural women especially in relation to managing financial resources and micro-enterprise development. Experience gained should be systematized and lessons learned should be taken into account in the design of new interventions. With respect to **indigenous groups and rural youths**, it was concluded that although projects include indigenous groups there has been no differentiated treatment in addressing their specific needs and youths have not been a specific target group. Participants recommended that projects should include staff specialized in indigenous issues in order to consider their needs in project implementation and that actions should be taken so as to ensure that youths may obtain gainful employment in the community. Concerning **targeting the poor**, participants indicated that IFAD projects in Honduras have operated in areas with high poverty levels. However, it was pointed out that in these areas there are groups who are less poor and consequently projects should consider both groups and develop alliances which can benefit both the poor and the less poor. With respect to the landless, participants concluded that experience has shown that these groups do not improve their conditions simply by land adjudication but that other alternatives should be identified such as employment and income generation activities and the provision of social and productive services. Working with **rural organizations and organizational capacity issues** was amply debated. Participants concluded that providing investment support to weak organizations leads to failure of ventures undertaken benefiting only a few members. Building organizational capacity requires time and in many instances projects come to an end before participating organizations can be consolidated. Participants recommended that new projects should take advantage of the organizational base already developed by earlier IFAD-funded interventions not only among project beneficiaries but also among professionals who have participated in earlier interventions. Rural organizations should

be inserted in the development dynamics of local governments by strengthening their involvement in policy decisions that affect them.

On **institutional arrangements**, participants recommended that particular care should be taken in selecting where to place the project's implementation unit as putting it under SAG will identify it with strictly agricultural development leaving out other issues in a more rural development approach which in the case of Honduras fits within PRONADERS. Finally, on **monitoring, evaluation and supervision** participants stated that baseline information must be gathered at the outset with few indicators which can be easily measured. It will be necessary to determine how poverty levels would be measured either by the Unmet Basic Needs or income methods and impact indicators should go beyond increased income to include improved knowledge and attitudinal or behavioural changes. IFAD should establish much closer links with projects it funds to ensure timely and effective supervision.

**Key File 1. Rural poverty and agricultural/rural sector issues**

<b>Priority Area</b>	<b>Affected Group</b>	<b>Major Issues</b>	<b>Actions Needed</b>
<b>Rural poverty</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Landless peasants, indigenous groups and women headed household</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Low human capital due to limited access to educational and health services</li> <li>Poor or non existent water and sanitation infrastructure</li> <li>Lack of electricity and other rural infrastructure</li> <li>Dependency on agricultural activities and outcomes</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Invest in health and education services</li> <li>Implement conditional cash transfer programs for the poorest</li> <li>Invest in rural infrastructure</li> <li>Expand opportunities for off-farm income generation activities</li> </ul>
<b>Agriculture /livestock</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Small-scale agricultural producers and especially those involved in hillside cultivation.</li> <li>Medium sized producers and extended livestock ranchers</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Low profit margins</li> <li>Extensive livestock breeding</li> <li>High land fragmentation (<i>minifundios</i>)</li> <li>Limited area under irrigation</li> <li>Natural disasters</li> <li>Difficulties in accessing international markets</li> <li>Increased import of foodstuffs</li> <li>Lack of competitiveness</li> <li>Low dairy productivity</li> <li>Limited capacity of plant and animal health services and inspection</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Establish food and agricultural productive chains</li> <li>Fund research and technological development</li> <li>Consider non-agricultural income generating activities</li> <li>Support initiatives in areas with potential such as cheese making, horticultural production, shrimp farming, organic and ethnic products among others</li> <li>Ensure land tenure</li> <li>Expand irrigated areas</li> <li>Design natural disasters prevention and mitigation measures</li> <li>Reduce bottlenecks for competitiveness</li> <li>Implement livestock improvement projects</li> <li>Strengthen animal and plant health systems</li> </ul>
<b>Fisheries and aquaculture</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Community organized fishermen groups</li> <li>Artisanal fishermen</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Lack of regulatory frameworks and enforcement to limit over exploitation</li> <li>Poor technologies used by artisanal fishermen</li> <li>Inadequate policing to avoid fishing piracy</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Strengthen regulatory frameworks and enforcement</li> <li>Provide support to artisanal fishermen to acquire new technologies</li> </ul>

...continuation Key File 1

<b>Priority Area</b>	<b>Affected Group</b>	<b>Major Issues</b>	<b>Actions Needed</b>
<b>Land</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>All farming groups especially landless peasants, indigenous groups, rural women and agricultural labourers</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Strong demand for land</li> <li>Lack of financial resources for land purchasing</li> <li>INA technical, legal and financial limitations</li> <li>Strong land concentration</li> <li>Limited land conservation projects and programs</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Modernize the property registry and land cadastre</li> <li>Expand the experience gained by PACTA to indigenous groups, peasant farmers within the reformed sector and rural women</li> <li>Revise the legal framework</li> <li>Complete and update cadastral registries</li> <li>Complete titling of indigenous community lands</li> </ul>
<b>Water and irrigation</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>All farming groups especially landless peasants, indigenous groups, rural women and agricultural labourers</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Lack of water conservation strategies</li> <li>Inexistent control of water pollution by use of pesticides, human and animal wastes</li> <li>Lack of water usage arrangements</li> <li>Competition for water usage</li> <li>Lack of functioning organized water user groups</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Deepen collaboration with SERNA as the lead agency for management of watersheds</li> <li>Implement a National Strategy for Integrated Watershed Management</li> <li>Promote mechanism for payment for environmental services</li> <li>Facilitate participation of the private sector in valuing environmental services</li> </ul>
<b>Forests</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Rural communities and indigenous groups</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Deforestation aimed at expanding the agricultural frontier</li> <li>High use of firewood for cooking</li> <li>Forest fires</li> <li>Illegal felling</li> <li>Use of slash and burn methods</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Implement and finance preparation of management plans</li> <li>Implement reforestation programs</li> <li>Design and implement a program to control forest fires</li> <li>Strengthen collaboration between SERNA, COHDEFOR and SAG's PRONAFOR</li> <li>Undertake a diagnosis of the forestry industry and localising of existing sawmill and location and availability of forest reserves</li> <li>Implement carbon sequestration initiatives</li> </ul>
<b>Rural finance</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Small-scale and medium sized producers</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Access to formal banking system limited</li> <li>Incipient informal credit system</li> <li>Lack of regulatory framework and clarity of alternative financial services systems</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Design a strategy and instruments to strengthen the non traditional rural financing system</li> <li>Adjust or modify the legal framework</li> <li>Consider introduction of agricultural insurance</li> </ul>
<b>Institutional/organizational</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>All concerned groups</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Lack of institutional coordination</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>Support implementation of proposed institutional transformation of sector agencies</li> <li>Improve monitoring and evaluation methodologies</li> </ul>



**Key File 2. Organizations Matrix (strengths, weaknesses, opportunities and threats [SWOT] analysis)**

Organization	Strengths	Weaknesses	Opportunities	Threats
<b>Enablers</b>				
Secretariat of the Presidency	Coordinates, consultations, implementation and reporting on the PRS  Incorporates the Technical Assistance Unit responsible for monitoring and evaluation of the PRS  Insures liaison with donor community	Difficulties in updating the 2001 PRS and reaching agreement with civil society and government entities  Lack of operational capacity to ensure adequate monitoring and evaluation of agreed upon indicators	Strong commitment by the donor community to align interventions with the PRS  Deepen the understanding of management for results	Willingness on the part of government authorities to take into account recommendations by civil society and to institute an accountability framework
Ministry of Finance (SEFIN)	Responsible for the preparation of the budget and processing and approval of external funding  Influences decisions at Cabinet level	Limited trained personnel  Concentration on the control function  Limited understanding and involvement in funding of initiatives in the rural sector  Lack of staff and resources to monitor expenditures at the field level  Bureaucratic procedures for disbursement and excessive complexity for processing disbursements	Ensure allocation of resources and targeting towards channelling resources in the context of the PRS  Proper implementation of the Financial Administration Integrated System (SIAF)  Deepening implementation of a monitoring module for expenditures by implementing agencies  Provision of accurate information to government and the donor community  Capacity to negotiate additional resources	Reluctance on the part of government entities to accept new financial and administrative management procedures.  Political pressure to expedite disbursement without accountability for past expenditures
Ministry of Home Affairs (Gobernacion)	Implements projects and programs in favour of indigenous groups and populations of African descent  Leadership role in territorial planning and development as well as in local development	New spheres of activities will require considerable investment in human resources and new structures  Evaluation of investments at the local level is limited due to lack of proper instruments, staffs and logistics.	Commitment on the part of government authorities to pursue decentralization and local development in the context of the PRS provides a further opportunity to address territorial development and the plight of indigenous and Afro Hondurans	Resistance on the part of political groups to further a decentralization process

...continuation Key File 2

Organization	Strengths	Weaknesses	Opportunities	Threats
	<p>Responsible for implementation of donor assisted projects and programs in areas of its competency</p> <p>Experienced staff in relevant subjects</p> <p>Field presence through governors who preside department development committees and influence local governments.</p>		<p>Possibility to channel resources from other government sectors in order to further participatory mechanisms and decentralization by local governments.</p>	
Ministry of Natural Resources (SERNA)	<p>Responsible for conservation of biodiversity and fulfillment of obligations resulting from international environmental agreements and conventions</p> <p>Addresses soil and water issues and grants environmental impact permits for all economic activities</p> <p>Ensures compatibility of agricultural activities and the environment and management of natural resources</p>	<p>Limited resources and field presence</p> <p>Scarce influence in policy decisions</p> <p>Limited enforcement capacity</p>	<p>Contribute towards adoption of policies on sustainable development and management of natural resources</p> <p>Participate in territorial planning and development approaches</p> <p>Link activities with SAG on shared responsibilities</p> <p>Participate in joint public information projects and programs</p>	<p>Lack of priority given to pursue a process of reorganization.</p> <p>Insufficient attention given to complying with international treaties and conventions.</p> <p>Political pressure from economic groups may hinder it from fulfilling its mandate.</p> <p>Local governments may not incorporate environmental considerations as required by law and for which municipal environmental units have been created.</p>
Ministry of Agriculture and Livestock (SAG)	<p>Responsibility to design and implement agricultural and forestry sector policies linked to PRS implementation and specific targets set</p> <p>Leadership role in consensus building table including government authorities, donor community, private sector and farmer organizations.</p> <p>Leadership role in concerting actions by public and private entities.</p>	<p>Services provided are not aligned with the demand by producers</p> <p>Investments do not result in better output or incomes</p> <p>Institutional weaknesses, contradictory approaches and isolated actions.</p> <p>Limited regulatory enforcement role.</p>	<p>Consensus building mechanism for policy implementation exists</p> <p>Possibility to implement the Strategic and Operation Plan 2006 to 2010 and the Gender Equity Policy for the agricultural sector</p> <p>Possibility to develop sector and sub sector wide approaches</p>	<p>Dependency on political broad based support to implement actions outlines in the Strategic and Operational Plan.</p> <p>Conflicting interest of other agencies which form part of the agricultural sector establishment.</p> <p>Changes in overall sector policies and institutional and organizational arrangements.</p>

...continuation Key File 2

Organization	Strengths	Weaknesses	Opportunities	Threats
		<p>Overlapping of mandates with other government entities</p> <p>Each agency within the agricultural sector system has own by-laws</p> <p>Limited analytical, research and planning capacities.</p> <p>Concentration on solving emerging problems rather than confronting structural issues and poor focus on implementation of sector development projects</p> <p>Lack of monitoring and evaluation capacity and coordination mechanisms with other relevant agencies.</p>	<p>Inclusion of sector policies in the context of local development and decentralization</p>	<p>Possibility that donors channel their support to other participants in the sector directly disregarding SAG roles.</p>
<b>Service providers</b>				
National Agricultural Development Bank (BANADESA)	<p>Long standing tradition in serving small/scale producers in rural areas</p> <p>Gradually expanding its coverage of national branches in all of Honduras</p>	<p>High levels of politicization ,</p> <p>High operating costs and inefficiencies</p> <p>Limited logistical capacity to address the needs of rural poor farmers</p>	<p>Restructuring process and strengthening measures being proposed and discussed may lead to better service</p> <p>Possibility of obtaining additional funding from government</p>	<p>Continued policies that encourage non payment</p> <p>Political influences to benefit richer farmers abandoning services to smaller rural peasants.</p> <p>Diminished resources allocated by the State</p> <p>Limited capacity to mobilize savings</p>

...continuation Key File 2

<b>Organization</b>	<b>Strengths</b>	<b>Weaknesses</b>	<b>Opportunities</b>	<b>Threats</b>
National Agricultural Institute (INA)	<p>Experience in working with agrarian reform peasant groups in registering and securing land titles</p> <p>Presence in rural areas and within vulnerable groups</p> <p>Relationships with agrarian leaderships and capability to influence decisions</p>	<p>Inexistent land for expropriation and distribution to the rural poor</p> <p>Weak structure and poor management procedures resulting in low efficiency levels</p> <p>Low performance by staff due to political affiliations and union membership.</p> <p>Limited financial and logistical support</p>	<p>New policies and management approaches being proposed as part of the restructuring of SAG</p> <p>Possible participation in territorial approaches and ordering</p> <p>Willingness by international donors to assist in institutional strengthening and addressing land tenure issues in the agrarian reform sector.</p>	<p>Unwillingness on the part of government authorities to address the issues related to the agrarian reform sector which is at the core of the organization's mandate.</p> <p>Use of market instruments for land adjudication which may leave the rural poor out</p> <p>Lack of clarity in terms of responsibilities and functions especially with the Property Institute</p>
National Program for Sustainable Rural Development (PRONADERS)	<p>Established by law which gives it the responsibility to harmonize rural development policies and strategies and to promote participation of rural communities in their development</p> <p>Legal and administrative mandate to channel SEFIN resources for projects in favour of rural communities</p> <p>Capacity to strengthen rural financial services</p>	<p>Does not fully participate in drafting new sector policies or in pursuing Sector Wide Approaches</p> <p>Lacks field presence which results in lack of coordination with projects and programs of a multi-sector focus at the local level</p> <p>Limited capacity for monitoring and evaluation</p>	<p>Possibility to clarify its role in the context of new sector policies and define its role</p> <p>New projects being discussed with funding agencies</p>	<p>Reluctance on the part of several funding agencies to contribute towards projects implemented by it.</p> <p>Difficulties in reaching consensus with other agricultural sector agencies</p>
National Women's Institute (INAM)	<p>Improved operational capacity due to reorganization</p> <p>Developed a Gender Equity Policy for the Agricultural Sector</p> <p>Women's units have been established at local government level</p>	<p>Organizational restructuring dependent on policies of the new Administration</p> <p>Due to its size it has limited political negotiating capacity.</p> <p>.Limited resources to ensure government department implement gender cross cutting concerns and supervise adoption of gender measures</p>	<p>Deepen approaches already introduced in favour of rural women in accessing credit, participation, and education</p> <p>Possibility to influence government decisions and donor contributions towards advancement of women</p>	<p>Few concrete measures and limited interventions only base don political discourse</p> <p>Limited understanding by decision makers of gender dimensions</p>

...continuation Key File 2

<b>Organization</b>	<b>Strengths</b>	<b>Weaknesses</b>	<b>Opportunities</b>	<b>Threats</b>
<b>Client Organizations</b>				
Local Governments	<p>Budgetary allocations from the central government</p> <p>Independent financial management</p> <p>Have a strong umbrella organization in the Association of Honduran Municipalities (AMHON) with strong political influence</p>	<p>Dependency on outside non self generating funding limits implementation of activities</p> <p>Limited coordination with other national government projects and programs</p> <p>Limited technical capacity and monitoring and evaluation mechanisms</p>	<p>Clear targets and available resources to support local governments provide an opportunity to further decentralization together with political will on the part of the donor community.</p>	<p>Use of local governments for political purposes</p> <p>Lack of transparency in the allocation of resources which may result in cancelling disbursements</p> <p>Poor technical judgment and politicization of investment and selection of beneficiaries</p>
Non Governmental Organizations (NGOs)	<p>A great number of NGOs deal with poverty issues in urban and rural areas with growing presence in the later</p>	<p>Too narrow focus resulting in fragmented interventions and limited impact in small geographical areas</p> <p>Lack of coordination with other efforts</p> <p>Slanted interventions depending on conditions imposed by certain organizations of a religious nature</p>	<p>Possibility to participate in concerted poverty reduction efforts under PRS country ownership</p>	<p>Open competition among NGOs to serve similar clients and areas of specialization</p>
Farmer organizations	<p>High representational character</p> <p>Long lasting experience in addressing membership concerns</p>	<p>Concentration on vindictive demands</p> <p>Limited understanding on impact of policies which may affect their membership</p>	<p>Possibility to engage in negotiations and dialogue</p> <p>Increase their credibility and impact</p>	<p>Government interference or indifference vis-à-vis true demands</p>

**Key File 3. Complementary donor initiative/partnership potential**

<b>Donor/Agency</b>	<b>Programmes and projects</b>	<b>Status</b>	<b>Complementary /Synergy potential</b>
World Bank (IBRD)	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Land Access Pilot Project (PACTA).</li> <li>• Development of the Copan Valley.</li> <li>• Rural Competitiveness</li> <li>• PATH</li> <li>• Nuestras Raices</li> <li>• Forestry and Rural Productivity</li> </ul>	The IBRD has recently approved its new Strategy 2006-2010. The strategy includes a new operation related to competitiveness of the rural economy.	High complementarities and synergy potential with the objectives of the COSOP especially in relation to furthering the competitiveness of the rural sector
Inter-American Development Bank (IDB)	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Reactivating the Rural Economy (RERURAL).</li> <li>• Management of Natural Resources Program (MARENA).</li> </ul>	The IDB 2003-2006 Strategy is presently being revised. It is expected that the new Strategy will be finalized by mid-2007.	Synergy potential in providing support to indigenous groups and development of identity products and sustainable tourism.
Central American Bank for Economic Integration (CABEI)	<ul style="list-style-type: none"> <li>• PRONADEL I and II. Co financing of the IFAD funded project.</li> </ul>	The Bank's present Strategy covers 2005-2007. Cofinanced project with IFAD have been extended till December 2009.	High complementarities. CABEI is a co financier of IFAD operations. Expressed interest in financing a new operation under this COSOP
United Nations Development Program (UNDP)	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Biodiversity in Priority Areas.</li> <li>• Poverty Reduction and Gender in Western Honduras.</li> <li>• Support to the Administration in Rural Areas (PAAR).</li> </ul>	A system-wide strategy is covered by the United Nations Development Assistance Framework (UNDAF) 2007-2011	Synergies exist as UNDP provides administrative support for implementation of IFAD-funded project in the country.
United Nations Food and Agriculture Organization (FAO)	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Support to PACTA implementation.</li> <li>• Sustainable Development and Rural Development in Hillside Agriculture.</li> <li>• Food Security Program (PESA).</li> </ul>	(UNDAF) 2007-2011	Synergies exist in terms of the FAO involvement in PACTA and its interest in hillside agriculture
World Food Program (WFP)	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Assistance and Recovery Program.</li> </ul>	(UNDAF) 2007-2011	Complementary activities exists as WFP provides assistance to the poorest among the poor ensuring food security
Commission of the European Union	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Support to small and medium sized producers in Olancho (PROLANCHO).</li> <li>• Food Security Program.</li> </ul>	The CEU is presently preparing a new Strategy for the 2007 -201.	Possible synergies are dependent on the strategic approach to be adopted which could include the use of SWAPs.

...continuation Key File 3

<b>Donor/Agency</b>	<b>Programmes and projects</b>	<b>Status</b>	<b>Complementary /Synergy potential</b>
Canada	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Reduction of Rural Poverty.</li> <li>• Strengthening of rural women's groups.</li> <li>• Support for DINADERS.</li> </ul>	Present strategy until 2008. Honduras is a partner country for Canada in Latin America.	Strong synergies in the relevant projects implemented under the PRO MESAS umbrella program. Collaboration with IDRC is also possible.
Finland	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Local Development for Poverty Reduction in Northern Copan.</li> </ul>	Finland's strategy is covered by the country's ODA policy adopted in 2004.	Complementary activities could be sought under Finland's program based on the Kyoto Protocol.
Germany	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Rural Development Program in Santa Bárbara.</li> <li>• Social Forestry Program.</li> <li>• Management of Natural Resources in Rio Platano Biosphere Reserve).</li> </ul>	Germany's strategy follows the decision of the German Government to name Honduras as a priority country for assistance in 2001.	High complementarities in the context of the PRONADEL Project in connection with activities in the Mosquitia Region.
Japan	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Support for the production of foodstuffs.</li> <li>• Agricultural Development Training Centre.</li> </ul>	Japan's strategy for Honduras, implemented by JICA, is covered by its ODA Charter adopted in 2003.	Synergies could be sought under a possible SWAP for improving agricultural research and extension program.
Spain	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Support for implementation of the Food Security Program executed by FAO.</li> </ul>	Spain's cooperation with Honduras is implemented under AECI's 2005-2008 Strategy.	Synergies under implementation of food security projects and programs.
Switzerland	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Sustainable Agriculture in Hillside Areas in Honduras (PASOLAC).</li> </ul>	Strategy covers the 2004-2007. Activities will be phased out in 2007.	Possible complementarities and synergies in the case of the implementation of an agricultural SWAP.
United States of America	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Rural Development Project.</li> </ul>	Main assistance is provided under the Millennium Challenge Corporation's compact signed in 2005 for a period of five years.	Although the target group for this large investment project which includes agricultural training and extension in horticulture, provision of financial services and building of rural roads is medium sized farmers there some synergy as surrounding farmers who are IFAD's target group could potentially benefit.

### Key File 4. Target group identification, priority issues and potential response

Typology	Poverty Level and Causes	Coping Actions	Priority Needs	Support from Other Initiatives	COSOP Response
<b>Extreme poor rural households</b>	<b>Extreme</b> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Less than US\$1 a day</li> <li>• Landless or with less than 1 hectare in hillside areas</li> <li>• Affected by topographic features (hillsides) and irregular rain fall</li> <li>• Limited employment opportunities</li> <li>• Large families ( 6 members)</li> <li>• Illiteracy, poor health</li> <li>• Do not participate in community level organizations</li> <li>• Large periods of idle time</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Search for temporary employment during harvest time ( coffee and land clearance)</li> <li>• Cultivation of basic grains</li> <li>• Female youth migration for domestic service</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Employment</li> <li>• Food assistance</li> <li>• Health, nutrition support</li> <li>• Access to vocational training</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Support by conditional cash transfers</li> <li>• Technological vouchers including provision of seeds and fertilizers by SAG</li> <li>• WFP food-for-work during natural disasters</li> <li>• Food transfers during emergencies</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Technical assistance for ensuring food safety by improving cultivation and housing conditions</li> <li>• If beneficiaries organized provide organizational support</li> <li>• Use of grant mechanism through rural savings and loans associations.</li> <li>• Other projects may enable access to land and micro-credit</li> </ul>
<b>Relatively poor small scale farmers</b>	<b>Vulnerable</b> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Less than 5 hectares in hillside areas</li> <li>• Approximately US\$2.50 a day</li> <li>• Lack of irrigation</li> <li>• Cultivated crops for food security basic grains</li> <li>• Lack access to bank credit and NGO microfinance</li> <li>• Low profitability of farming</li> <li>• Lack access to markets.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Migration</li> <li>• Limited livestock</li> <li>• Transport, horses bullocks</li> <li>• Small businesses</li> <li>• Savings</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• More advanced agricultural technologies</li> <li>• Higher training needs</li> <li>• Small business promotion</li> <li>• Health and education</li> <li>• Organizational capacity building</li> <li>• Access to markets</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Limited government support from SAG Agricultural extension programmes</li> <li>• NGO support 'to micro-credit programmes</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Agricultural technology support.</li> <li>• Financial and non financial services</li> <li>• Local initiative investments</li> </ul>
<b>Small scale farmers/ entrepreneurs</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Low productivity</li> <li>• Access to credit with high interest rates</li> <li>• Outdated technologies</li> <li>• Weak market linkages</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Diversified production</li> <li>• Provision of services</li> <li>• Some livestock</li> <li>• Have organizational capacities</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• More advanced technologies</li> <li>• Access to credit</li> <li>• Marketing infrastructure</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Larger multilateral and bilateral donor projects</li> <li>• Bilateral NGO projects</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• Funding local initiatives</li> <li>• Assistance in leveraging other services</li> <li>• Provision of information and linkages to markets</li> <li>• Provision of public goods</li> </ul>



